



۱۰۹۴

قدوة العلماء الامام
الشيخ اثير الدين الالبهرى
حضر تلمذك فن منطقته تاليف
وسلاک الفاظه سميط وتنظيم ايتش اولدينى ايساقوچى ناميله
مشتهر اولان كتاب موجزك شر و حارندن
مغنى الطلاب اسميله معنى شرح
مشهور و معروفه

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kişisi	H. H. H. H.
Yeni	
Eski Kayıt No	1263



*** معنى الطلاب ***
*** بسم الله الرحمن الرحيم ***

نحمدك يا من جعل المنطق مبرا انا لطريق التفهيم والتحقيق * ونشكر
يا من زين الاذهان باكتساب التصور والتصديق * ونصلي على نبيك
محمد الهادي الى سواء الطريق * وعلى آله واصحابه الذين فازوا بالهداية
والتوفيق (اما بعد) فلما كانت الرسالة المشهورة بابسا غوجي * المنسوبة
الى الشيخ الامام العلامة افضل المتأخرين * قدوة الحكماء الراشدين *
اثير الدين الابهرى نور الله مضجعه محتوية على الجائبات من القواعد *
ومستلة على الغرائب من الفوائد * نكات معانيها تحفة تحت حجاب *
ووجازة الفاظها مستورة في كل باب * وكان ما وجد من شروحاتها في غاية
الاختصار * ونهاية الاقتصار * بل بعضها كمن متين * يحتاج الى توضيح
ومبين * احتاجت الى شرح يزيل احتجابها * ويسهل الوصول لمن اراد
انتسابها * وكان يخطر ببالى * وان كان غير لائق بحالى * ان اكتب عليها
شرحا يحل صعابها * ويكشف عن وجوه فرائدها تقابها * انقد فيه مطارح
الافكار * وأوضح فيه خزان الاسرار * على وجه لطيف * ومنهج
منيف * اعانة للطالبين * وهدية لاهل اليقين * ولقد طال ما جال
في صدري الى ان وقع الاحتياج في درسي * ثم استعفف بعض الطلبة الى *
والى قراءتها لدى * فنهجت الى الشروع في ذلك * وان كنت بعبدا عن
هنالك * لو فور قصوري في بضاعات الفنون * مع توزع افكاري ونشئت
الذنون * ليكون وسيلة للاشغال والمذاكرة * وذريعة لاستعمال الخواطر

في المطالعة

في المطالعة * مسترشدا من المرشد الرشيد * الذي هو يدي ويعد * متجنباً
عن الاطالة للسافلين * ومعرضاً عن الطعن لآراء المؤلفين * ولما مول
من الاحياء المتخلين بحلى الانصاف * المتخلين عن رذيلتي البغي والاعتساف *
اذ اعثروا على شئ زلت فيه القدم * او طغى به القلم * ان يصلحوا بما يقتضيه
المحل * فان الانسان منشأ النسيان والزلل * متمنياً من الناظرين ان ينظروا فيه
بنظر الانصاف * فان الانصاف خير الاوصاف * ولما ان تيسر الاتمام بعون الله
الوهاب * سميت بمعنى الطلاب * ليكون الاسم مطابقاً للمسمى في التحقيق
وموافقاً له من جميع الوجوه بآتم التوفيق * والى الله انصرع ان يجعل هذا
خالصاً لوجهه الكريم ومقرباً من رحته في دار انعيم * ومنه المعونة والتوفيق
* ويده ازمة التحقيق * قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اى
ابتدى * (بحمد الله) جمع بين التسمية والتحميد في الابتداء * عملاً بكتاب الله
الكريم وبخبر كل امرئى بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو اجزم اى مقطوع
البركة وفي رواية بحمد الله ولا تعارض بينهما اذا ابتداء تحقيقى واصنافى
فالحقى حصل بالبسملة والاضافى بالحمدلة وقدم البسملة اقتفاء لما نطق به
الكتاب واتفق عليه اولوا الباب والحمد هو الشاء باللسان على الجمل الاختيارى
سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والمدح هو الشاء باللسان على الجمل
مطلقاً والشكر في مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعتقاد فهو اعم من الحمد
والمدح بحسب المورد واخص بحسب المتعلق فينبغي وبنهما عموم وخصوص
من وجه فعمل من هذا ان المصنف انما اختار الحمد دون المدح ليؤذن بالفعل
الاختيارى ودون الشكر ليعم الفضائل والفواضل واختار الجملة الفعلية على
الاسمية ههنا وفيما سياتى قصدا لاطهار العجز عن الاتيان بمضمونها على
وجه الثبات والدوام واتى بنون العظمة لاطهارا للزومها الذى هو نعمة
من تعظيم الله له بتأهيله للعلم امثالا لقوله تعالى * واما بنعمة ربك فحدث * فعنى
قوله بحمد الله اى نثنى ثناء بليغا (على توفيقه) لنا اى خلقه قدرة الطاعة فبنا فان
التوفيق عند الاشعري واكثر الصحابة خلق القدرة على الطاعة وقال امام
الحرمين هو خلق الطاعة والظاهر ان ما قاله الامام حق فان القدرة على الطاعة
متحقق في كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة القريبة من الاستدانة

التي هي مع الفعل كما هو مذهب اهل الحق من ان القدرة مع الفعل (والتوفيق
عكس الخذلان فانه خلق قدرة المعصية وانما جحد على التوفيق اى في مقابلته
لامطلقا لان الاول واجب والثاني مندوب) ونسئله هداية طريقه) السؤال
والدعاء مترادفان وليس بينه وبين الامر والالتماس فرق من جهة الصيغة
وانما يحصل الفرق بالمقارنة فانها ان قارنت الاستعلاء فهو الامر فان قارنت
التساوى فهو الالتماس وان قارنت الخضوع فهو السؤال والدعاء فالسؤال
مادل على طلب الفعل دلالة وضعية مقارنا لموضوع (والهداية الدلالة
على ما يوصل الى المطلوب اوصل اليه بالفعل اولا او الدلالة الموصلة الى
المطلوب فالاول مذهب اهل الحق والثاني مذهب اهل الاعتزال والحق
انهم استعملوه في كلا المعنيين لانه لا نزاع بينهم في الحقيقة لانها نجى تارة
بمعنى خلق الاهداء (ونصلى على محمد) الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة
استغفار ومن الانس والجن دعاء وقد جمعها قوله تعالى * ان الله وملائكته
يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما * ومحمد
معناه الوضعى اولا هو البليغ في كونه مجودا فيجوز ان يكون سبب
تسمية النبي عليه الصلوة والسلام بنبوت هذا المعنى في ذاته (وعلى عترته)
هي بكسر العين وسكون النون المشاة قيل اهل بيته وقيل ازواجه وذريته
وقيل اهل وعشيرته الادنون وقيل نسله ورهطه (اجمعين) تأكيدها بعد
يؤتى بها للانتقال من اسلوب الى آخر والتقدير مهما يكن من شئ
بمد البسطة وما بعدها (فهذه) اى الامور الحاضرة في الذهن كان
المصنف استحضر المعاني التي ستذكر في رسالته على وجه الاجمال واورد
اسم الاشارة لبيانها فان اسماء الاشارة وان كان وضعها للامور البصرة
الا انها ربما تستعمل في الامور المعقولة لتكنه وهي ههنا اما للاشارة
الى الايقان بهذه المعاني حتى صارت لكمال علم بها ككانها مبصرة عنده
ويقدر على الاشارة اليها واما الى كمال فطانة الطالب كانه بلغ مبلغا صارت
المعاني عنده كالبحر والاسحق ان يشارله الى المعقول بالاشارة الحسية
وفيه مباينة في حس الطالب هذا اذا كانت الديباجة مقدمة على الرسالة
وان كانت متأخرة عنها كما هو دأب الاكثرين من المصنفين

فيكون

فيكون المشار اليه محسوسا محققا (رسالة) مؤلفة (في) علم (المنطق)
وهو آلة فانوية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر وموضوعه
المعلومات التصورية والتصديقية وفائدته الاحتراز عن الخطاء في الفكر الذي
هو ترتيب امور معلومة حاصلة يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل ووجه
تسمية هذه الآلة بالمنطق لان المنطق مصدر ميمي يطلق بالاشتراك على المنطق
بمعنى التكلم وعلى ادراك الكلبيات وعلى قوانينها ولما كانت هذه الآلة
تعطى الاول قوة والثاني اصابة والثالث كالا سميت بالمنطق (اوردنا فيها)
اى في تلك الرسالة (ما يجب استحضارها) قبل المراد بالوجوب الوجوب
الاستحضاري لا الوجوب الشرعي الذي يكون تاركة آتيا كالصلوة والصوم
والزكاة ولا الوجوب العقلي الذي يمتنع الشروع بدونه كالتصور بوجه ما
والتصديق بوجه ما لان كثيرا من المحصلين يحصل كثيرا من العلوم من غير
شعور بشئ من تلك الاصطلاحات قال الامام الغزالي من لا معرفة له بالمنطق
لا ثقة بعلمه وسماء معيار العلوم (لما يتبدى في شئ من العلوم) والمراد من العلوم
ههنا العلوم الكسبية التي تحتاج في حصولها الى كسب وفكر
لان العلوم البديهية لا تحتاج في تحصيلها الى شئ من الكسب فكيف الى
وجوب استحضار شئ من القواعد المنطقية وانما قال يجب استحضارها
لان القواعد ليست نفسها تفيد معرفة الفكر والالم يعرف بالمنطق فلو اصلا
وليس كذلك لانه ربما يغلط لاهمال القواعد اولسيانها والى هذا يشير
قولهم في تعريف المنطق تعصم مراعاتها الذهن وانما يجب استحضارها
لما يتبدى في شئ من العلوم لانه آلة لسائر العلوم وآلة الشئ مقدمة
على ذلك الشئ (فان قلت يلزم من كونه آلة للعلوم كونه آلة لنفسه
لانه من العلوم) قلت انه علم في نفسه وآلة لغيره والشئ الواحد يجوز ان يكون
آلة وعلما باعتبارين او المراد من العلوم في قوله في شئ من العلوم سوى المنطق
(مستعينا بالله) اى طالبا منه المعونة (انه مفيض الخير) هو ما ينفع به في نفس
الامر (والجود) اى العطاء على عباده ثم لما كان الغرض من المنطق
معرفة صحة الفكر وفساده والفكر اما لتحصيل المجهولات التصورية
او التصديقية كان للمنطق طرفان تصورات وتصديقات ولكل منهما

مبادئ ومقاصد فكان اقسامه اربعة فبادى التصورات الكليات الخمس
ومقاصدها القول الشارح ومبادئ التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها
القياس * ثم القياس بحسب المادة خمسة يسمونها الصناعات الخمس
فهى مع الاقسام الاربعة ابواب تسعة للتطرق وبعض المتأخرين عد مباحث
الالفاظ جزأ منها فصارت عشرة ولما اراد المصنف ان يلمح الى كل
واحد من هذه الابواب تسهيلا للطلاب رتبها على وفق ما اشرنا اليه
فصار تقديم مباحث ايساغوجى واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة
(ايساغوجى) اى هذا باب ايساغوجى وهو لفظ يونانى مركب من ثلث كلمات
الاول ايس معناه انت والثانى اغو معناه انا والثالث ايجى معناه اى فى هذا
المكان ثم نقله المتطفيون وجعلوه علما للكليات الخمس اعنى النوع والجنس
والفصل والخاصة والعرض العام واختلف فى سبب تسميتها به ف قيل ان
حكيميا من الحكماء المتقدمين اودع تلك الكليات عند شخص مسمى بايساغوجى
وكان يطالعها وليس له قوة استخراج ما فيها ثم جاء الحكيم وقرأها
عنده وكان ذلك الحكيم يخاطب له بايساغوجى الحال كذا وكذا فصار لفظ
ايساغوجى علما لها فعلى هذا يكون تسمية للشيء باسم قاربه وقيل انه كان علما
للكيم الذى استخرجها ودونها ثم جعل علما لها فعلى هذا يكون تسمية
للمستخرج باسم المستخرج وقيل انه كان فى الاصل اسما اورده خمس ورقات
ثم نقل الى هذه الكليات لمناسبة بين المنقول والمنقول اليه فعلى هذا يكون
تسمية للشيء باسم شبيهه وهذا الوجه مشهور فى وجه تسميتها به وانما انحصرت
الكليات فى الخمس لان الكللى اذا نسبناه الى ما تحته من الجزئيات فلا يخلو
اما ان يكون تمام ماهيتها او داخلا فيها او خارجا عنها فان كان الاول
فهو النوع وان كان الثانى فهو لا يخلو من ان يكون مقولا فى جواب ماهو
اولا الاول الجنس والثانى الفصل وان كان الثالث فلا يخلو من ان يكون
مقولا فى جواب اى شئ هو فى عرضه الخاص او الاول الخاصة والثانى
العرض العام ثم كان مقصودهم استحضار الكليات وغيرها من الاصطلاحات
المنطقية واستحضار المجهولات والمجهول اما نصورى واما تصديقي
والوصول الى الاول القول الشارح المركب من الكليات والى

الثنائى الحجة المركبة من القضايا كان نظرهم اما فى القول الشارح
وما يتركب هو منه واما فى الحجة وما يتركب هى منه وهو لا يتوقف لاعلى
الالفاظ ولا على الدلالة لكن لما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف
على معرفة الدلالات الثلاث واقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال (اللفظ
الدال بالوضع) الدلالة هى كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ
آخر ويسمى الشئ الاول دالا والثانى مدلولاً والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والافغير لفظية وكل منهما اما وضعية او عقلية او طبيعية لان دالة
اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ بازاء المعنى او بواسطة العقل
او بواسطة اقتضاء الطبع فان كانت الاولى فالدلالة لفظية وضعية
كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق وان كانت الثانية فالدلالة
لفظية عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ وان
كانت الثالثة فالدلالة لفظية طبيعية كدلالة اخ بفتح الهمزة والحاء المعجمة
على الوجود مطلقا وكدلالة اخ بفتح الهمزة او ضمها والحاء المعجمة على وجع
الصدر وهو السعال وكذلك الدلالة الغير اللفظية اما ان تكون بواسطة
الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى فالدلالة غير
لفظية وضعية كدلالة الدوال الاربع على ما وضعت هى له وان كانت
الثانية فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة الاثر على المؤثر وان كانت الثالثة
فالدلالة غير لفظية طبيعية كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤية الممشوق عن
العشق والمقصود الاصل بالنظر الى المنطق الدلالة اللفظية الوضعية لان
غيرها غير منضبطة باختلافه باختلاف الطبائع والعقول بخلاف اللفظية
الوضعية فانها منضبطة اذا عرفت هذا فنقول ان اللفظ الدال بالوضع
(يدل) ذلك اللفظ بتوسط الوضع (على تمام ما وضع له بالمطابقة) لموافقته
ايه (وعلى جزئه) اى جزء ما وضع له (بالتضمن) لدلالته على ما فى ضمن
الموضوع له (ان كان له) اى لما وضع له (جزء) اما اذا لم يكن له جزء كما فى
البسائط مثل الواجب تعالى والنقطة فلا يتصور التضمن (وعلى ما يلزمه)
اى ما يلزم الموضوع له (فى الذهن بالالتزام) واللوازم ثلثة لازم ذهنا
وخارجا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجا فقط كالسواد

للغراب والزنجى ولازم ذهنا فقط كالبصر للمعنى والمعتبر في دلالة الالتزام
اللزوم الذهني وهو كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن بمعنى كلما تحقق
اللزوم في الذهن تحقق اللازم فيه ولذا قيده بقوله في الذهن ولا يجوز ان
يشترط فيها اللزوم الخارجى وهو كون الشيء مقتضيا للآخر في الخارج بمعنى
كلما ثبت اللزوم في الخارج ثبت اللازم فيه اذ لو كان هذا شرطا لم يتحقق دلالة
الالتزام بدونه لامتناع تحقق الشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا
اللزوم لان العدم كالمعنى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان المعنى عدم
البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج وفي قوله
ان كان له جزء اشارة الى ان المطابقة لا تستلزم التضمن وكذلك لا تستلزم
الالتزام خلافا للفخر الرازى واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة
ضرورية فدلالة المطابقة لفظية لانها لمحض اللفظ والاخرى ان عقليتان
لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه ولازمه وقبل وضعيتان
وعليه اكثر المنطقيين وانما انحصرت الدلالة اللفظية الوضعية في الثالث لان
اللفظ الدال بحسب الوضع على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له
او على جزء ما وضع له او على ما يلزمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة
دلالة بالمطابقة وان كان الثانى فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث
فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة (كالانسان فانه يدل على الحيوان
الناطق بالمطابقة) وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام
ما وضع له وذلك من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا (و) مثال الدلالة
بالتضمن كالانسان فانه يدل (على احدهما) اى على الحيوان فقط او على
الناطق فقط (بالتضمن) لكن لا مطلقا بل عند ارادة المعنى المطابق
اعنى المجموع من الحيوان والناطق لانه ربما يكون اللفظ دالا على جزء معناه
المطابق فقط ولا تكون دلالة عليه تضمنا بل مطابقة كما في دلالة لفظ
الانسان على الحيوان او على الناطق عند ارادة احدهما منه لا عند ارادة
المجموع وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على ما في ضمن الموضوع له
(و) مثال الدلالة بالالتزام كالانسان فانه يدل (على قابل العلم وصنعة الكتابة
بالالتزام) وهذا ايضا عند ارادة المعنى الموضوع له لدلالته على الامر الخارج

اللازم مطلقا وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر
خارج عنه والالزمت دلالة اللفظ على معان غير متناهية ولا على بعض غير
مضبوطة لعدم الفهم بل يدل على الامر الخارج اللازم له ذهنا ثم لما فرغ
المصنف من بيان الدلالات الثلاث شرع في بيان تقسيم اللفظ فقال (ثم اللفظ)
الموضوع لمعنى (اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء المعنى) وهو
اعم من ان لا يكون له جزء كقوله علما او كان له جزء لا معناه كالنقطة او كان له
جزء ومعناه ايضا جزء ولا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء معناه (كالانسان) فانه لفظ
لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه فان الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان والثون
منه لا يدل على الناطق او كان له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المراد
كعبدة الله علما اذ ليس شئ من العبودية والالوهية جزءا للشخص العلم لان المراد
ذاته الشخصية او كان له جزء دال على جزء المعنى المراد ولا تكون دلالة مرادة
حال كون ذلك المعنى مرادا كالحيوان الناطق علما اذ ليس شئ من معنى
الحيوان والناطق الجزئين للانسان بجزء للشخص العلم مرادا في حال العلية
وانما المراد دلالة لمجموع الحيوان والناطق على الذات الشخصية فالمفرد خمسة
اقسام (واما مؤلف وهو الذى لا يكون كذلك) اى الذى يراد بالجزء منه دلالة على
جزء معناه بان يكون القبول الخمسة متحققة فيه (كرامى الحجارة) فان الراعى يراد به
الدلالة على ذات صدر منه الرعى والحجارة يراد بها الدلالة على جسم معين بالتعيين
النوعى (فان قلت لم قدم المصنف تعريف المفرد على تعريف المؤلف مع ان
الاولى عكسه لان القبول المذكورة في تعريف المؤلف وجودية وفي تعريف
المفرد عدمية والاعدام انما تعرف بملكاتها) قلت ان مقصود المصنف
هنا التقسيم بقرينة تصدير اللفظ واللفظ والتعريف يستفاد منه ضمنا والتقسيم
باعتبار الذات لا باعتبار المفهوم وذات المفرد سابق على ذات المركب (واعلم
ان المفرد والمركب واقسامهما الالائية اقسام للمفهوم اولا وبالذات ولللفظ ثانيا
وبالعرض تسمية للدال باسم المدلول الا ان المصنف اعتبر التقسيم المجازى
تقريبا لفهم مبتدئين (ولما فرغ مما يتوقف عليه الاصطلاحات شرع
في مباحث الاصطلاحات فقال (و) اللفظ (المفرد) بالنظر الى معناه (اما كلى
وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه) اى لا يمنع مفهومه لامن حيث هو

هو بل من حيث انه متصور على ما يفيد قيد النفس (عن وقوع الشركة) بين كثيرين والراد بعدم منع الاشتراك امكن فرض صدقه على كثيرين لا اشتراكه في الواقع ولا فرضه بالعقل حتى تدل الكليات الفرضية كشريك الباري والاشياء والا لا يمكن في تعريف الكلّي وتخرج عن تعريف الجزئي والا لا تنقضا جمعا ومنعا وانما قيد المفهوم بالتصور لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين كثيرين بالنظر الى الدليل الخارجي كواجب الوجوب تعالى فان الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه واما بالنظر الى مجرد تصوره فلا يمنع عن صدقه على كثيرين واللام يحتاج في اثبات وحدانيته الى دليل خارجي والاحتياج فيه الى دليل مقرر فظهر ان العقل لا يمنع صدق مفهومه على كثيرين عند قطع النظر عن الدليل الخارجي واما تقييده بالنفس فثلاثيهم دخول مفهوم الواجب في حد الجزئي واما ذكر المفهوم فبني على ان مورد القسمة اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم مثال الكلّي (كالانسان) فان مفهومه اذا تصور لم يمنع عن صدقه على كثيرين من افراد (واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك) اي عن وقوع الشركة بين كثيرين (كزيد) وعمر فان مفهومه الذات مع الشخص وهو من حيث انه متصور يمنع عن وقوع الشركة بين كثيرين بان يحصل من تعقل كل واحد منها اثر مجدّد مثلا اذا رأينا زيدا ولا حظناه مع شخصاته يحصل منه في اذهاننا الصورة الانسانية المتصفة بالواحد واذا رأينا عقيه عرا ولا حظناه ايضا مع شخصاته يحصل منه صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على هذا وانما قسم المفرد الى الكلّي والجزئي دون المؤلف لان كون المؤلف كليا وجزئيا انما يكون باعتبار كون اجزائه كليا وجزئيا ونقول قسمة المفرد اليهما لا بنا في قسمة المؤلف اليهما وقدم الكلّي على الجزئي لان الكلّي جزء الجزئي غالبا كالانسان فانه جزء الجزئي لان الانسان هو الحيوان الناطق وزيدا هو الحيوان الناطق مع الشخص والجزئي كل ليكون الكلّي جزءا منه على تقدير كونه مركبا ولان الكلّي مادة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئي (اعلم ان الجزئي يطلق بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئيا حقيقيا لان جزئيته بالنظر الى حقيقة المانعة من الشركة وبازائه الكلّي الحقيقي وعلى كل اخص تحت اعم

كالا انسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى شئ آخر وبازائه الكلّي الاضافي (ولما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد الى الكلّي والجزئي ابتداء بالكلّي فقال (و) اللفظ المفرد (الكلّي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان الحيوان كلي ذاتي داخل في حقيقة الانسان لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس والبقر والبغل وغيرها من الافراد النوعية المتدرجة تحت الحيوان (اعلم ان الكلّي الذاتي يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما ما يكون داخلا في حقيقة جزئياته وثانيهما ما لا يكون خارجا عنها والمراد من الدخول ههنا هو المعنى الثاني ليدخل نفس الماهية في الكلّي الذاتي وان حل على المعنى الاول لم يصح بعد ذلك تقسيم الكلّي الذاتي الى الجنس والنوع والفصل فان النوع على المعنى الاول ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات فيلزم منه دخول الشئ في نفسه وهو محال واما على المعنى الثاني فيكون نفس الحقيقة داخلة فيه لانه كما يصدق على جزئي الحقيقة الاعم والمساوي اعني الجنس والفصل انهما غير خارجين عنها كذلك يصدق على نفس الحقيقة انها غير خارجة عنها والاي لزم كون الشئ نفسها وهو محال (فان قلت حقيقة النوع عين الذات فكيف ذاتيا اي منسوبا الى الذات والنسبة تقتضي المغايرة بين المنسوب والنسوب اليه والشئ لا يغير نفسه) قلت اطلاق الذاتى عليه اصطلاحى لان الذاتى الاصلاحي هو الذى ليس بعرضي ومن هذا لا يلزم كون الشئ منسوبا الى نفسه (واما عرضي وهو الذى يخالفه) اي لا يدخل في حقيقة جزئياته بان يكون خارجا عنها (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) فانه لم يدخل في حقيقة جزئيات الانسان التي هي زيد وعمر وبكر (فان قلت ان الحكم على الناطق بانه داخل في حقيقة الانسان وعلى الضاحك بانه خارج عنها يحكم لكونهما متساويين في اختصاصهما بالانسان) قلت ههنا قاعدة وهي ان نوعا ما اذا كان له خواص مرتبة كالناطق والتجرب والضحك فاقدمها باعتبار ذاتيا لان الذاتى اقدمها فالناطق اقدم الخواص لان اختصاص الناطق بالانسان اقوى من اختصاص الضاحك لان اختصاص الضحك تابع ومتفرع على اختصاص

في الجملة وان كان الثاني كان السؤال عن المميز الذاتي فيكون الجواب بالفصل
القريب وحده لان المميز الذاتي هو الفصل القريب لا غير كما اذا سئل عنه
بأي شيء هو في ذاته بصح في الجواب ان يقال انه ناطق ولا يصح ان يقال انه ضاحك
او حساس وان كان الثالث كان السؤال عن المميز العرضي فيكون الجواب
بالخاصة وحدها كما اذا سئل عنه بأي شيء هو في عرضه فالجواب عنه الضاحك
فاذا عرفت هذا فتقول الذاتي الذي لا يكون مقولا في جواب ما هو بل يكون
مقولا في جواب أي شيء هو في ذاته هو الفصل (ولما كان في قوله بل مقول
في جواب أي شيء هو في ذاته نوع خفاء فسر بقوله (وهو الذي يميز الشيء
عما يشترك في الجنس) وانما قيده بقوله في الجنس بناء على ان كل ماهية لها
فصل فلها جنس البتة كما هو مذهب المتقدمين واما المتأخرون فاختلفوا
ان الفصل اعم من ان يميز عن المشاركات الجنسية كفصل الانسان
والحيوان فانه يميز الشيء عما يشترك في الجنس او المشاركات الوجودية
كاجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية فانها تميز الشيء
عما يشترك في الوجود كما اذا فرضنا ان ماهية بمركة من زوج متساويان
في الصدق كان كل واحد منهما يميز ماهية ب عما يشترك في الوجود وهذا الخلاف
مبنى على امتناع تركيب الماهية من امرين متساويين او امور متساوية عند
المتقدمين وجوازه عند المتأخرين وكان المصنف اختار مذهب المتقدمين
ولم يذكر لفظ الجنس في رسمه اكتفاء بما ذكره في تفسيره او اشار في الموضعين
الى المذهبين فعلى هذا لا يرد ما قيل لو قال اوفى الوجود بعد قوله في الجنس لكان
اشمل وذلك اعني ما يميز الشيء عما يشترك في الجنس (كالناطق بالنسبة
الى الانسان) فان الناطق يميز الانسان عما يشترك في الحيوان كالفرس والبغل
والبقر وغيرها فاذا سئل بأي شيء هو في ذاته كان الجواب الناطق (وهو الفصل)
وهو اما قريب ان يميز الشيء عما يشترك في الجنس القريب واما بعيد ان يميز
في الجملة عما يشترك في الجنس البعيد (ويرسم) أي الفصل (بانه كلي
يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته) فتقوله كلي جنس
يشمل الكليات وقوله يقال على الشيء في جواب أي شيء هو يخرج
الجنس والنوع والعرض العام لان الاولين يقالان في جواب ما هو
لا في جواب أي شيء هو والثالث لا يقال في الجواب اصلا وقوله في ذاته أي

في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في ذاته بل في عرضه
انما قال على الشيء ولم يقل على كثيرين كما قال في سائر تعريفات الكليات
ليشمل فصل النوع الذي يخص في شخص واحد بحسب الخارج كالشمس
(واما العرضي) فقسمان خاصة وعرض عام لانه ان اخص بحقيقة واحدة
فخاصة وان اشتمل على الحقائق فعرض عام فبهذا الاعتبار صارت الكليات
خمس وان ادرج فيه تقسيم آخر على ما قال المصنف (فاما ان يمنع انفكاكه
عن الماهية) سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي بان يمنع انفكاكه
عنها في الذهن والخارج معا كالفردية للثلاثة ويسمى هذا لازم الماهية
او عن المساهية الموجودة بان يمنع انفكاكه عنها باعتبار وجودها في الخارج
دون الذهن كالسواد للجشبي فان السواد ليس بل لازم للماهية الجشبي من حيث
هي هي والالكان كل انسان اسود بل لازم لوجوده ويسمى هذا لازم
الوجود (وهو العرض اللازم) كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان
(اولا يمنع) انفكاكه عنها بل تمكن مفارقة عنها (وهو العرض المفارق)
وهو على قسمين الاول ما يكون مفارقه بالفعل اما يسيرا كمفارقة القيام
عن القائم او عسيرا كمفارقة العشق عن العاشق والثاني ما منكمون
مفارقه بالامكان لا بالفعل كمفارقة حركة الافلاك فانها لا تنفك عن الفلك
بالفعل مع انها يمكن الانفكاك عنه (وكل واحد منهما) أي من العرض
اللازم والعرض المفارق (اما ان يختص بحقيقة واحدة وهي الخاصة) وهي
ثلاثة اقسام احدها ما توجد في جميع افراد ذي الخاصة مع امتناع انفكاكها
عنه وتسمى هذه خاصة شاملة لازمة (كالضاحك بالقوة) بالنسبة الى جميع
افراد الانسان فان الضاحك بالقوة يوجد في جميع افراد الانسان مع امتناع
انفكاكه عنه وثانيها ما توجد في جميع افراد ذي الخاصة لكن يجوز انفكاكه
عن كل واحد من افراد ذي الخاصة وتسمى هذه خاصة شاملة غير لازمة
كالضاحك بالفعل (بالنسبة الى الانسان) فانه يوجد فيه في وقت دون وقت
وثالثها ما لا توجد في جميع افراد ذي الخاصة بل توجد في بعضها وتسمى
هذه خاصة غير شاملة كالكتاب بالفعل بالنسبة الى افراد الانسان فانه
يوجد في بعض افراد الانسان دون بعضها (ويرسم) أي الخاصة (بانها كلية

تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط) يخرج به الجنس والعرض العام (قولا عرضيا) يخرج به النوع والفصل (واما ان يتم) كل واحد من اللازم والمفارق (حقائق فوق) حقيقة (واحدة وهو العرض العام) فاللازم منه (كالتمسك بالقوة) فانه عرض لازم منك عن ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة واحدة (و) المفارق منه كالتمسك (بالفعل) فانه عرض مفارق يتفك عن ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة واحدة وقوله (للانسان وغيره من الحيوانات) يتعلق بالمثاليين ويسان لعمومهما (و يرسم) اى العرض العام بانه كلى يقال على ما تحت حقائق مختلفة) خرج به غير الجنس والفصل البعيد وخرجا بقوله (قولا عرضيا) وانما كانت تعريفات هذه الكليات رسوما لان المقولية عارضة فيها والتعريف بالعارض لا يكون الارسما ولما فرغ من مبادئ التصورات وهي الكليات الخمس شرع في مقاصدها فقال (القول الشارح) اى مما يجب استحضاره القول الشارح و يرادفه المرف يسمى بالقول لكونه مركبا ويسمى شارحا لشرح المساهية اما بان يكون تصويره سببا لاكتساب تصور المساهية بكنهها وهو الحد او بان يكون تصويره سببا لاكتساب تصورها بوجه يميزها عما عداها وهو الرسم وبهذا علم ان القول الشارح اما احد اورسم فمرف الحد بقوله (الحد قول دال على ماهية الشيء) اى حقيقته الذاتية قبل لم يميز تعريف المرف لتلا ينسلسل واجيب بان التسلسل غير لازم لان معرف المرف من حيث هو غير محتاج الى معرف آخر اما لبداهة اجراءه او لكونه معلوما بالكسب وبيان التسلسل ههنا في الامور الاعتبارية والتسلسل فيها ليس بمحال لانه ينقطع بانقطاع اعتبار المعتبر والحد مخصص في الاقسام الاربعة لانه اما بمجرد الذاتيات او لافان كان بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بجمعها وهو الحد التام او بعضها وهو الحد الناقص وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب والخاصة اللازمة وهو الرسم التام او بغير ذلك وهو الرسم الناقص فالحد التام (وهو الذى يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين) فالجنس القريب للشيء هو الذى لا يكون بينهما جنس آخر كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفصل القريب للشيء هو الذى لا يكون بينهما فصل آخر كالناطق بالنسبة الى الانسان فالمركب منهما هو الحد التام (كالحيوان الناطق بالنسبة

الى الانسان) فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق (وهو الحد التام) اما تسميته حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو لاشتماله على جميع الذاتيات مانع عن دخول الاغبيسار الاجنبية فيه واما تسميته تاما فلكون الذاتيات مذكورة تماما فيها وبعتبر في الحد التام تقديم الجنس على الفصل لانه مفسر للجنس ومفسر للشيء متأخر عند (والحد الناقص وهو الذى يتركب من جنس بعيد للشيء وفصله القريب) فالجنس البعيد للشيء هو الذى يكون بينهما اجناس اخر (كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان) اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التام وهو الذى يتركب من جنس القريب للشيء وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان) اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان هذا التعريف تعريفا بالخاصة اللازمة الخا رجعة التي هي من آثار الشيء كان تعريفا بالآثار واما كونه تلاما فلكونه مشابها بالحد التام من جهة انه وضع في كل واحد منهما الجنس القريب البعيد بامر مخصص وانما قيد الخواص باللازمة لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة لكونها اخص من ذى الخاصية والتعريف بالاخص غير جائز (والرسم الناقص وهو الذى يتركب من عرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه) يخرج الماشى على الاقدام الاربعة كالفرس والبقر (عريض الاظفار) يخرج ما ليس بعريض الاظفار كالطير (بإحدى البشرة) يخرج ما هو مستور بالبشرة بالشعر (مستقيم القامة) يخرج ما هو منحني القامة كالابل والبقر فلما قال (ضحكك بالطبع) اخضع الجميع بالانسان وخرج غيره لان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منهما لوجود البعض منها في غيره ايضا فان الماشى على القدمين يوجد ايضا في الطيور وعريض الاظفار يوجد في الفرس وبادى البشرة يوجد في الحية والسمك ومستقيم القامة يوجد في الاشجار واما الضحكك بالطبع ففي وجوده في غير الانسان خلاف لكن الاولى ان لا يوجد اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام حتى تتحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الرسم التام والحد التام ولما فرغ من التصورات ومبادئها ومقاصدها شرع في التصديقات

فقدم مبادئها وهي مباحث القضايا واحكامها فقال (القضايا) اي مما يجب استحضارها القضايا هي جمع قضية ويعبر عنها بالخبر (القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه) والقول هو المركب ملفوظا ومفعولا فهو جنس كذلك وباقي القيود فصل يخرج المركبات الانشائية سواء كانت طلبية كالامر والنهي والتداء او غير طلبية كالقسم وافعال المدح والذم وصيغ العقود كعت واشترت فانها ليست بقضية بل هي من قبيل التصورات الساذجة عند ارباب هذا الفن وكذا يخرج المركبات التقييدية مثل الحيوان الناطق والاضافية مثل غلام زيد وغيرهما من نحو خمسة عشر لان صدق القول مطابقة حكمه للواقع وان لم يكن مطابقا للاعتقاد على مذهب الجمهور او الاعتقاد المخبر وان كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام اولهما جميعا على مذهب الجاحظ وكذبه عدم مطابقته للواقع اول الاعتقاد اولهما معا ولا حكم في الانشائيات والتقييدات والاضافيات لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة وهما الثبوت والوقوع كافي الموجبة والانتفاء واللاوقوع كافي السالبة ولا اداء في الانشائيات والتقييدات والاضافيات (ولما فرغ من تعريف القضية شرع في تقسيماتها فقال (وهي) اي القضية تنقسم اولا باعتبار الطرفين الى قسمين (اما جملة) وهو التي تكون طرفاها اعني المحكوم عليه وبه مفردين بالفعل او بالقوة موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب او) سالبة كقولنا زيد (ليس بكاتب) وتسميتها جملة باعتبار طرفها الاخير لان الموجبة هي الجملة في الحقيقة تحقق معنى الجملة فيها واما السالبة فلا حل فيها لكن كثيرا ما تسمى الاعدام باسم الملكات انساها (واما شرطية) وهي التي لا يكون طرفاها مفردين وهي (اما متصلة) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى فان كان الاول فالقضية شرطية متصلة موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فانه حكم فيها بصدق قضية النهار موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة وان كان الثاني فالقضية شرطية متصلة سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بسلب صدق قضية الليل موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة (واما

شرطية

شرطية منفصلة) وهي التي يحكم فيها بالتساقي بين القضيتين فان كان الحكم بالتساقي بينهما ايجابا منفصلة موجبة (كقولنا العدد اما زوج واما فرد) فانه حكم فيها بان كون العدد زوجا يتاقي كونه فردا وان كان سلبا منفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون هذا اسود او كاتب فانه حكم فيها بسلب المناقاة بين كونه اسود وكونه كاتباً وتسمية المتصلة بالشرطية ظاهرة لاشتغالها على اداة الشرط واما تسمية المنفصلة بها فلما اشتبهت المتصلة من حيث انها مركبتان من القضيتين فيكون معنى الشرطية في المتصلة حقيقة وفي المنفصلة مجازا (والجزء الاول) اي المحكوم عليه (من) القضية (الجملة يسمى موضوعا) لانه انما وضع لان يحكم عليه بشئ وهو المحكوم به (و) الجزء (الثاني) اي المحكوم به يسمى (محمولا) لانه انما وضع لان يحمل به على شئ وهو الموضوع والمجملة جزء آخر وهو النسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية ولم يذكرها المص لانه يريد ان يبين اسم ما سبق ذكره في تقسيم القضية الى الجملة والشرطية والمذكور فيما سبق ليس الا الطرفين (والجزء الاول من) القضية (الشرطية) سواء كانت متصلة او منفصلة (يسمى مقدما) لتقديمه في الذكر طبعاً وان تأخر وضعها كافي قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة (و) الجزء (الثاني) منها يسمى (تاليا) لكونه تابعا وهو من التلو بمعنى التبع (والقضية) تنقسم ثانيا الى قسمين (اما موجبة) ان كان الحكم فيها بالايقاع (كقولنا زيد كاتب واما سالبة) ان كان الحكم فيها بالانتراع (كقولنا زيد ليس بكاتب) ثم ان الموجبة اما محصلة او معدولة لان القضية الموجبة لا يتخلو اما ان يكون فيها حرف السلب وهي محصلة وتسمى وجودية ايضا مثل زيد كاتب او تكون فيها حرف السلب التي تكون جزءاً من القضية وهي المعدولة وانما سميت معدولة لان حرف السلب عدل به عن اصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه حكم ما بعده فان كان حرف السلب جزءاً من الموضوع تسمى معدولة الموضوع مثل قولنا اللاحى جساد وان كان جزءاً من المحمول تسمى معدولة المحمول مثل قولنا اللاحى لاجساد وان كان جزءاً منهما معا تسمى معدولة الطرفين مثل قولنا اللاحى لاجساد واللاحى لاجساد ما يكون فيها حرف السلب ولا تكون جزءاً منهما اصلاً مثل

زيد ليس بكتاب ومرادهم عند انطلاق بالحصول ما لا عدول فيها اصلا
وهي محصلة الطرفين وبالعدولة ما فيها عدول سواء كان بطر فيها
او باحدهما (اعلم ان الموجبة محصلة كانت او معدولة تقتضي وجود الموضوع
بخلاف السالبة (وكل واحدة منهما) اي من الموجبة والسالبة (اما مخصوصة)
وهي التي كان الموضوع فيها شخصا معينا وهي اما موجبة او سالبة (كاذكرنا)
في مثاليهما من نحو زيد كاتب وزيد ليس بكتاب اما تسميتهما بخصوصة
فلمخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية ايضا لكون موضوعها
شخصا معينا (و) ان لم يكن الموضوع فيها شخصا معينا فالقضية تسمى
محصورة ومسورة وهي (اما كلية مسورة) وهي التي يكون الحكم فيها على
كل الافراد وهو اما بالاجاب او بالسلب فان كان بالاجاب فهي موجبة كلية
مسورة (كقولنا كل انسان كاتب) وسورها نحو كل والالف واللام الاستغرافية
او الهدية (و) ان كان بالسلب فهي سالبة كلية مسورة (كقولنا لا شيء
من الانسان بكتاب) وسورها لا شيء ولا واحد (واما جزئية مسورة) وهي التي
يكون الحكم فيها على بعض الافراد وهو ايضا لا يكون الا بالاجاب او بالسلب
فان كان بالاجاب فهي موجبة جزئية مسورة (كقولنا بعض الانسان كاتب)
وسورها بعض وواحد (و) ان كان بالسلب فهي سالبة جزئية مسورة (كقولنا
بعض الانسان ليس بكتاب) وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس
والسور مأخوذة من سور البلد فانه كما يحصر البلد ويحيط به كذلك هذه الاسوار
تحصر افراد الموضوع وتحيط بها هذا في الجمليات واما في الشرطيات
فمخصوصها وحصورها واهمالها يتمين الازمان والاوزاع وباحصارها
وباهمالها لان الازمنة والاوزاع في الشرطيات بمنزلة الافراد في الجمليات
فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة كذلك في الشرطيات
ان كان الحكم بالاتصال والانفصال فيها على الوضع المعين فهي مخصوصة
كقولنا ان جئتني اليوم اكرمتك والافان بين كيد الحكم بانه على جميع الاوزاع
او على بعضها فهي مسورة والافهملة فسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما
ومهما ومتى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وفي المنفصلة دائما
كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا وسور السالبة الكلية فيها ليس

البينة كقولنا ليس البينة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وليس البينة اما
ان يكون العدد زوجا وفردا وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون كقولنا
قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون اما ان يكون
العدد زوجا او فردا وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون كقولنا قد لا يكون
اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون العدد زوجا
او فردا او بادخل حرف السلب على سور الايجاب الكلي نحو ليس كلما وليس مهما
وليس متى في المتصلة وليس دائما في المنفصلة واما المهملة فباطلاق لفظ لو
واذا وان في المتصلة نحو اذا كانت اولو كانت او ان كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا وباطلاق لفظ اما في المنفصلة نحو اما ان يكون العدد زوجا
او فردا (واما ان لا يكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك) اي لا مخصوصة
ولا كلية ولا جزئية (و) القضية (تسمى مهملة) لاهمال بيان كمية الافراد
التي حكم عليها بترك اداة السور عنها (كقولنا) في الموجبة (الانسان كاتب و)
في السالبة (الانسان ليس بكتاب) وهاتان القضيتان اتما تكونان مهملتين
عند من لم يجعل لام الاستغراق في حكم اداة السور اولانها ليس للاستغراق
اعلم ان المهملة في قوة الجزئية لانها تصلح لان تكون كلية وجزئية وعلى
التقديرين الجزئية متحققة والشخصية في حكم الكلية ولهذا اعتبرت
في كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان فعلم مما سبق ان في القضايا
مخصوصتين موجبة وسالبة ومحصورات اربع موجبة وسالبة كلية وجزئية
ومهملتين موجبة وسالبة (فان قلت التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الطيمية
وهي التي يحكم فيها على طيمية الموضوع كقولنا الحيوان جنس والانسان
نوع فان الحكم بالجنسية والثوعية ليس على ما صدق عليه الحيوان
والانسان من افرادهما بل على نفس طبيعتهما (قلت الكلام في القضايا
المتعبرة في العلوم والقضية الطيمية ليست بمتعبرة في العلوم لعدم اتناجها
في الاصطلاحات فخرجها عن التقسيم لا يدخل بالاحصار اولانها ترجع الى
المهملة او الشخصية واقتل ان يقول فعلى هذا ان المهملة لما كانت في حكم
الجزئية كانت مستغنى عنها بالجزئية فتأمل (ولما فرغ من تقسيمات الجملة
شرع في تقسيمات الشرطية فقال (والمنفصلة اما زمنية) وهي التي حكم

فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك وهي ما يسميه بـ استلزام المقدم التالي كالعلاقة والتضاؤف اما العلية فان يكون المقدم علة للتالي (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فان طلوع الشمس علة لوجود النهار وبان يكون التالي علة للمقدم كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان المقدم في هذه الشرطية معلول للتالي وبان يكونا معلول على علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضى فان كل واحد من وجود النهار واضاءة العالم معلول لطلوع الشمس واما التضاؤف فبان يكون المقدم والتالي بحيث يكون تعقل احدهما بالقياس الى الآخر كقولنا ان كان زيد بالعمرو فعمرو ابنه فان تعقل كل واحد من الابوة والبنوة بالقياس الى تعقل الآخر (واما اتفاقية) وهي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة توجب ذلك بل بمجرد صدقهما (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجمار ناهق) فانه لعلاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الجمار تجوز العقل كل واحد منهما بدون الآخر بل انما توافقنا على الصدق فتكون تسمية المتصلة الاولى باللزومية لاشتراكها على علاقة اللزوم وتسمية الثانية بالاتفاقية لعدم اشتراكها على تلك العلاقة بل على مجرد الاتفاق (فان قيل الاتفاقية مثل اللزوم في كونها مشتملة على علاقة لان اجتماع التالي مع المقدم في الوجود امر ممكن فلا بد له من علة موجبة) قلنا نعم لكن العلاقة لما لم تحصل الشعور بها في الاتفاقية حكم بعدم العلاقة حتى لو لاحظ العقل المقدم والتالي فيها جوز الانفكاك بينهما بخلاف اللزومية فان العلاقة فيها مشعور بها ولهذا اذا لاحظ العقل المقدم والتالي فيها حكم بامتناع الانفكاك بينهما هذا تقسيم الشرطية المتصلة (و) اما الشرطية (المتفصلة) فهي تنقسم الى ثلاثة اقسام حقيقية وما نعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط لان الحكم في القضية بالتساقي بين جزئيهما (اما) في الصدق والكذب معا فالقضية تسمى منفصلة (حقيقية) كقولنا العدد اما زوج واما فرد) فلا يصدقان معا لامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد ولا يكذبان معا لامتناع ارتفاعهما عنه معا وهذه موجبتها وسالبتها برفع التالي في الصدق والكذب معا كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الانسان كاتباً او تركيا فانهما يصدقان ويكذبان

معا (وهي) اي المتفصلة الحقيقية (مانعة الجمع و) مانعة (الخلو معا) اي مركبة منهما وانما سميت حقيقية لان التساقي بين جزئيهما اشد من التساقي بين جزئي مانعة الجمع ومانعة الخلو لانه يوجد التساقي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا وهذا ليس الاحقيقة الا تفصال (و اما) في الصدق فقط فالقضية تسمى (مانعة الجمع فقط) اي دون الخلو (كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر) فانهما لا يصدقان لان بينهما معاندة وقد يكذبان بان يكون انسانا وهذه موجبتها وسالبتها برفع العناد في الصدق فقط نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حجرا معا فانهما يصدقان ولا يكذبان والالكان حجر او شجر معا وانما سميت مانعة الجمع لاشتراكها على منع الجمع بين جزئيهما في الصدق (و اما) في الكذب فقط فالقضية تسمى (مانعة الخلو فقط) اي دون الجمع (كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق) فانه حكم في هذه القضية بالتساقي بين ان لا يكون في البحر وبين ان يفرق لا بين ان يكون في البحر وبين ان لا يفرق لجواز ان يكون في البحر وان لا يفرق فالكون في البحر مع عدم الفرق يصدقان ولا يكذبان والافرق في البر وهذه موجبتها وسالبتها برفع العناد في الكذب فقط نحو ليس البتة زيد اما ان لا يكون في البحر واما ان يفرق فان عدم الكون في البحر مع الفرق يكذبان ولا يصدقان ومرادهم بالبحر ما يمكن الفرق فيه عادة من ماء او من سائر المائعات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بان يكون في البحر او الخوض ويفرق (وقد تكون المتصلات) الثلث اي كل واحد منهما كما تكون ذات جزئين كما مر من الامثلة تكون (ذات اجزاء ثلثة) او اكثر اشارة بتصدير لفظة قد الى تقابل هذا الحكم فـ المتفصلة الحقيقية التي ذات اجزاء ثلثة (كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو) فان هذه الاجزاء الثلاثة لا تجتمع على عدد واحد لافي الصدق ولا في الكذب والمراد بكون العدد زائدا او ناقصا او مساويا كون كسوره زائدا او ناقصا او مساويا فانه لو اجتمعت كسوره التي تحتها فان زادت عليه يسمى زائدا كـ اثني عشر فان كسوره وهي النصف والثلث والرابع والسادس زائدة لان مجموعها خمسة عشر وان نقصت عنه يسمى ناقصا كـ الثمانية فان كسورها وهي النصف والرابع والثلث ناقصة عنها لانها

سبعة وان ساوته يسمى مساويا كالسنة فان كسورها وهي النصف والثالث والسادس مساوية لها لانها ستة ايضا وامامانعة الجمع التي ذات اجزاء ثلاثة فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا او حيوانا فان هذه الاجزاء تجتمع كذبا لجواز ان يكون شيئا آخر وامامانعة الخلو التي ذات اجزاء ثلاثة فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرا ولا حيوانا والحق ان المنفصلات لا تتركب من اكثر من جزئين لانها متحققة بانفصال واحد وهو لا يكون الا بين شيئين فعدد زيادة الاجزاء يلزم تعدد المنفصلة ولانها لو تركبت من اجزاء ثلاثة كما في قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو لا بد من تعيين جزئيهما فاذا فرضنا ان احد جزئيهما قولنا العدد اما زائد فالجزء الاخر اما ان يكون احد الباقيين على التعيين او بلا تعيين فان كان احدهما على التعيين تمت المنفصلة بالمعين وبقي الاخر زائدا حشا وان كان احدهما لاعلى التعيين كان تركبها من كلية ومنفصلة (ولما فرغ من بيان القضايا واقسامها شرع في احكامها فقال في التناقض في اي مما يجب استحضارها التناقض (وهو اختلاف القضيتين) يخرج اختلاف المفردين كك السماء والارض واختلاف مفرد وقضية كعمرو وزيد قائم (بالايجاب والسلب) يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال وبالكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل وبالجملية والشرطية (بحيث يقتضي) ذلك الاختلاف (لذاته) يخرج الاختلاف الذي يكون بالايجاب والسلب لكن لا يكون لذاته بل اما بالواسطة كقولنا زيد انسان زيد ليس ينطق فان هذا الاختلاف بواسطة ان قولنا زيد ليس ينطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان او بان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة كما في قولنا كل فرس حيوان ولا شيء من الفرس بحيوان فهذا الاختلاف ليس لذاته وصورته بل بخصوص مادته (ان تكون احديهما) اي احدي القضيتين (صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك) اي التناقض (الا بعد اتفاقهما) اي اتفاق القضيتين اللتين يقع بينهما التناقض سواء كانتا مخصوصتين او محصورتين (في) ثمانى وحدات الاولى وحدة (الموضوع) اذ لو اختلفتا في هذه الوحدة نحو زيد قائم عمرو ليس بقائم لم تنافضا لجواز صدقهما معا او كذبهما (و) الثانية وحدة

(المحمول) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم زيد ليس بقائم لم تنافضا (و) الثالثة وحدة (الزمان) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم ليل زيد ليس بقائم نهارا لم تنافضا (و) الرابعة وحدة (المكان) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم في الدار زيد ليس بقائم في السوق لم تنافضا (و) الخامسة وحدة (الاضافة) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد اب اي عمرو زيد ليس باب اي بكر لم تنافضا (و) السادسة وحدة (القوة والفعل) اذ لو اختلفتا فيهما بان تكون النسبة في احديهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الحمر في الدن مسكر اي بالقوة الحمر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل لم تنافضا (و) السابعة وحدة (الكل والجزء) اذ لو اختلفتا في الكل والجزء نحو الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس باسود اي كالد لم تنافضا (و) الثامنة وحدة (الشرط) اذ لو اختلفتا فيهما نحو الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود لم يتحقق التناقض (اعلم ان اشتراط هذه الوحدات للتناقض انما هو مذهب قدماء المنطقيين واما المتأخرون فقد اكتفوا بوحدين وحدة الموضوع ووحدة المحمول بناء على ان سائر الوحدات مندرجة تحتها واما المحققون فقد اقتصروا على وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا على ماورد عليه الايجاب لانه متى اختلفت تلك الامور اختلفت النسبة الحكمية ومتى اختلفت اتحدت فهذا المذهب اخصر واشمل والا فلا حصر فيما ذكره من الوحدات الثمانية بل لا بد لتحقيق التناقض ايضا من وحدة الالة نحو التجار عامل اي للسلطان التجار ليس بمامل اي غيره والالة نحو زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اي بالقلم التركي والمفعول به نحو زيد ضارب اي عمرا زيد ليس بضارب اي بكرا والمفعول نحو عتدي عشرون اي درهما ليس عتدي عشرون اي دينار الى غير ذلك (ولما كانت الشروط المتقدمة ذكرها نعم الخصوصيات والمحصورات وكان للتناقض بين المحصورات شرط آخر وهو الاختلاف في الكمية اراد ان يبينه فقال (ونقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان ولا شيء من الانسان بحيوان بعض الانسان حيوان فالمحصورات) والمراد

المحسوران اي ان كانت القضيتان المتناقضتان محسورتين (لا يتحقق
التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية) اي الكلية والجزئية بان تكون
احدهما كلية والاخرى جزئية (فان قلت لا اتحاد في الموضوع في الكلية
والجزئية لان الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي الجزئية بعض الافراد
والجميع غير البعض واذا لم يتحد الموضوع لم يتحد النسبة الحكمية فلا يرد
الايجاب والسلب على شيء واحد فكيف يتحقق التناقض (قلت المراد
بالموضوع في اشتراط اتحاد الموضوع في تحقق التناقض الموضوع المذكور
في القضية لاذات الموضوع يعني ان الموضوع يطلق تارة على ذات الموضوع
والمحمول يطلق تارة على مفهوم المحمول وهما الموضوع والمحمول حقيقة
وتارة يطلقان على اللفظين الدالين عليهما وهما الموضوع والمحمول
في الذكر وهو المراد ههنا وانما يتحقق التناقض في المحسورات الاربعة
اختلا فهما في الكمية (لان الكليتين قد تكذبان) في مادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول (كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب
والجزئيتين قد تصدقان) فيكون الموضوع فيه اعم من المحمول ايضا (كقولنا
بعض الانسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب) فعمل من هذا ان المراد
بالكاتب ههنا الكاتب بالفعل واللام يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب
قولنا كل انسان كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب فلم يجوز كذب
الكليتين ولا صدق الجزئيتين وانما قيد بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان
الكليتين والجزئيتين قد تختلفان صدقا وكذا كقولنا كل انسان حيوان
ولا شيء من الانسان بحیوان وكقولنا بعض الانسان ناطق بعض الانسان
ليس بناطق فان صدق كل واحد منهما يستلزم كذب الآخر (واعلم ان المهمة
في قوة الجزئية كما عرفت فحكمها في التناقض حكمها فنقيض المهمة الموجبة
انما هي السالبة الكلية كقولنا الانسان كاتب لا شيء من الانسان بكاتب
ونقيض المهمة السالبة انما هي الموجبة الكلية كقولنا الانسان ليس بكاتب
وكل انسان كاتب ~~والعكس~~ مما يجب استحضاره من احكام القضايا بالعكس
(وهو ان يصير) بنسبة الياء لان العكس يطلق على معينين احدهما القضية
الحاصلة من التبدل المذكور وثانيهما نفس التبدل وهو المعنى المصدري

اعني جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا فلولا يشدد لصار له معنى
ثالث وهو التبدل اعني صيرورة الموضوع محمولا والمحمول موضوعا اي ان يجعل
(الموضوع) في الذكر (محمولا) يجعل (المحمول) في الذكر (موضوعا) وانما
قيدنا الموضوع والمحمول بقولنا في الذكر لئلا يرد ما قيل ان الاعتبار في جانب
الموضوع هو الذات وفي جانب المحمول هو الوصف وظاهر ان الذات لا يصير
وصفا والوصف ذاتا (فان قيل هذا التعريف غير جامع لعكس الشرطيات
فان عنواني الموضوع والمحمول لا يطلقان على جزئيهما) قلنا ان المص فصدان
لا يبحث عن عكس الشرطيات اما الاختصار اوله لم به بالقياس الى عكس
الجمليات فعرف العكس بحيث يوافق قصده (مع بقاء الايجاب والسلب بحاله)
اي مع بقاء حكمهما على حاله يعني ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا
وان كان الاصل سالبا كان العكس ايضا سالبا وانما اعتبر بقاءهما لانهم
تنبهوا القضايا ولم يجدوها في الاكثر بهذا الجمل المذكور صادقة لازمة للاصل
الاموافقة له في الايجاب والسلب (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله) اي
ان كان الاصل صادقا باي وجه كان العكس ايضا صادقا لانه اولم يصدق عند
صدق الاصل نحو قولنا كل حيوان انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان حيوان
او صدق له بل بطريق الزوم بل بطريق الاتفاق او بخصوص المادة كقولنا
كل ناطق انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان ناطق لا يبعد عكسا وانما اعتبر بقاء
الصدق لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدقها يلزم صدق العكس
والا يلزم صدق اللزوم بدون صدق اللزوم وهو محال ولم يعتبر بقاء الكذب لانه
لا يلزم من كذب اللزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق
عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان ولهذا قيل قوله والتكذيب لا يكون
الخطا وقد اجاب عنه بعض الافاضل بان معنى قوله والتصديق والتكذيب
بحاله ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل كما هو
شان اللزوم لان كذب الاصل كذب العكس كما فهم وفيه تأمل (اعلم ان العكس
يطلق بالاشتراك على ما ذكره المصنف ويسمى العكس المستوي وعلى نصير
نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعا مع بقاء العكس
والصدق بحاله ويسمى عكس النقيض كما اذا اردنا عكس قولنا كل

انسان حيوان قلنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وانما لم يذكره لقلة استعماله في العلوم والاتجاهات لان الانتاج بواسطة عكس النقيض لا يسمى قياسا بخلاف الانتاج بالعكس المستوي لرعاية حدود القضية فيه (ولما ثبت ان العكس عبارة عن تصير قضية بحيث يلزم منه قضية اخرى وكانت القضية اماموجبة اوسالبة ابتداء بعكس الموجبات لان الايجاب اشرف من السلب فقال (الموجبة الكلية لا تنعكس كلية) لئلا ينقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك المحمول الاعم موضوعا والموضوع الاخص محمولا يكون الحمل فيها بالاخص على الاعم وذلك لا يصدق كلية (اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان انسان) لعدم جواز حمل الاخص على كل افراد الاعم والابلزيم ان لا يكون الاخص اخص ولا الاعم اعم (بل تنعكس جزئية) لوجوب ملاقة عنوانى الموضوع والمحمول في الموجبة كلية كانت اوجزئية وبالملاقة تصدق الجزئية من الطرفين اى الاصل والعكس (لانا اذا قلنا كل انسان حيوان) اى اذا قلنا هذه الموجبة الكلية (يصدق بعض الحيوان انسان فانما نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان) وهو ذات الانسان اعني افراده (فيكون بعض الحيوان انسانا) لانا اذا وجدنا ذاتا موصوفة بصفتين قلنا ان تجعل تلك الذات الموصوفة باحدى الوصفين موضوعا والوصف الآخر محمولا عليها ونقول اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان وان لم تصدق هذه الجزئية لصدق نقيضها وهو لاشئ من الحيوان بانسان فنلزم المناقاة بين الانسان والحيوان فيصدق نقيض الاصل وهو ليس ببعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ونقول اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان فنضم ذلك النقيض الى الاصل بان جعلناه صغرى لكون الحجاب الصغرى شرطاً في الشكل الاول والنقيض كبرى لكونه كلية ينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج لاشئ من الانسان بانسان وهو محال (والموجبة الجزئية ايضا) اى كالموجبة الكلية لا تنعكس كلية بل (تنعكس

جزئية بهذه الجهة) وهى انه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد ههنا شيئا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الانسان حيوانا ونقول اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق نقيضه وهو لاشئ من الانسان بحيوان فيلزم من صدق هذا النقيض صدق عكسه وهو لاشئ من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا النقيض الى الاصل لينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بحيوان ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال (ولقائل ان يمنع انعكاس الموجبة الجزئية الى الجزئية مطلقا اذ يصدق قولنا بعض الانسان زيد ولا ينعكس الى بعض زيد انسان لكذب بل عكسه زيد انسان او زيد بعض الانسان) اجيب بان المراد بزيد ههنا ليس معناه الجزئى اذ المعنى الجزئى لا يقع محمولا بل المراد منه المفهوم الكلى وهو المسمى بزيد فقولنا بعض الانسان زيد معناه بعض الانسان مسمى بزيد فبذلك عكس الى قولنا بعض المسمى بزيد انسان فلا ينقض (والسالبة الكلية تنعكس) سالبة (كلية وذلك) اى انعكاس السالبة الكلية الى السالبة الكلية (بين في نفسه فانه اذا صدق) قولنا (لاشئ من الانسان بحجر صدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان) والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان بحجر فبذلك عكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لاشئ من الحجر بانسان ههنا ونضم هذا النقيض وهو بعض الانسان بحجر الى الاصل بان نجمله صغرى هكذا بعض الانسان بحجر ولاشئ من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان ههنا ولم يبين عكس السوالب بطريق الافتراض لان الافتراض انما يصدق عنه وجود الذات والسوالب لا تستلزم وجود الذات بخلاف الموجبات فلا يكون الافتراض الا في الموجبات (والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما) اذ لو لم لها عكس لان نقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول وذلك (لانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان) لجواز سلب الخاص عن بعض افراد العام (ولا يصدق عكسه) وهو بعض الانسان ليس بحيوان لعدم جواز سلب العام عن بعض افراد الخاص لامتناع وجود الخاص بدون العام ونقول او صدق هذا العكس وهو بعض الانسان ليس

بحيوان مع صدق نقيضه وهو كل انسان حيوان يلزم اجتماع النقيضين وهو محال وانما قال لزوما لانه قد يصدق العكس احيانا لخصوص المادة مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان (واعلم ان المصنف لم يذكر عكوس المهملات والشخصيات لكون المهملات بمنزلة المحصورات وعدم الاعتداد بالشخصيات في العلوم وان اردت ان تعرف عكس الشرطيات بطريق الاجمال فاستمع لما ياتي عليك من المقال فاعلم ان الشرطية المتصلة ان كانت موجبة كلية او جزئية فتعكس موجبة جزئية لانه اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وجب ان يصدق قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا والاصل صدق نقيضه وهو قولنا ليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ونضم هذا النقيض الى الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان انسانا وهو محال ضرورة صدق قولنا كلما كان الشيء انسانا كان انسانا وان كان سالبة كلية فتعكس سالبة كلية لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان الشيء فرسا كان انسانا والاصل صدق نقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا وهو مع الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا وليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء فرسا كان فرسا وهو محال واما السالبة الجزئية فلا تعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا فهو حيوان لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت الشرطية متصلة لزومية واما اذا كانت منفصلة او متصلة اتفافية فلا يعتبر انعكاسهما لعدم فائدته (وان اردت ان تعرف العكس المستوي للشرطيات بكما هو عكس النقيض للمحمليات والشرطيات فارجع الى المطولات) ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا وما يعرض لها من التناقض والعكس شرع في بيان القياس الذي هو المقصود الاهم لانه العمدة في تحصيل المطالب اليقينية ولهذا قيل هو

المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية بالنسبة الى سائر الاصطلاحات فقال في القياس اي مما يجب استحضاره القياس وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر واصطلاحا (هو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر) اعلم ان القياس قسمان معقول وملفوظ اما المعقول فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة والملفوظ هو الذي يتركب من القضايا الملفوظة والاول هو القياس حقيقة والثاني مجازا لدلالته على القياس المعقول فقوله قول جنس معقولا او ملفوظا شامل لجميع الاقوال اي المركبات وقوله مؤلف لينطبق به قوله من اقوال والمراد بالاقوال ما فوق الواحد ليتناول القياس المؤلف من القولين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث والمؤلف مما فوق القولين كقولنا النبات آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية فهو سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاثة اقوال يلزم عنها قول آخر وهو النبات تقطع يده ويسمى الاول قياسا بسيطا والثاني مركبا لتركيبه من قياسين فيخرج به القول الواحد لانه لا يسمى قياسا وان لم يسمه لذاته قول آخر كعكس المستوى وعكس نقيضه وقوله متى سلمت صفة اقوال اشارة الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة اي مقبولة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جاد وكل جاد حمار فان هذين القولين وان كانا كاذبين الا انهما لوسلما لزم عنهما قول آخر وهو كل انسان حمار وقوله لزم يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فانهما وان سلمت مقدمتهما لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لا يمكن التخلف في مدلوليهما ولهذا لا يفيد ان اليقين (اعلم ان الاستقراء هو اثبات الحكم على كل موجود في اكثر جزئياته وهو اما تام او ناقص لان الحكم ان كان موجودا في جميع جزئياته فهو استقراء تام ويسمى قياسا مقسما كقولنا كل جسم اما جاد او حيوان او نبات وكل واحد منهما مقسم فكل جسم متخير فانه حكم بثبوت التخصيص في جميع افراد الجسم لثبوته للجساد سواء كان نباتا او غيره وللحيوان سواء كان انسانا او غيره واذالم يوجد ذلك الحكم في جميع جزئياته بل في اكثرها فهو استقراء

نافع **ك** قولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح
فالحيوان كل حكم عليه بثبوت تحرك الفك الاسفل عند المضغ وذلك
لانا استقرأنا اكثر جزئيات الحيوان من الانسان والفرس والبقر
وغرها ووجدناها تحرك فكه الاسفل عند المضغ فحكمنا بان **ك**
حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ مع انه غير ثابت لبعض افراد الحيوان
فان التمساح نوع منه مع انه لا يحرك فكه الاسفل عند المضغ بل يتحرك
فكه الاعلى والتمثيل هو الاستدلال بثبوت الحكم في جزئي لثبوت ذلك الحكم
في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما ويسميه الفقهاء قياسا كما يقال التبييض
حرام لانه مسكر كالخمر وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام فانه يستدل على
ثبوت الحرمة للنبيذ بثبوت الخمر لاشترائيهما في سبب الحرمة وهو الاسكار
قوله عنها يخرج المقدمتين المستلزمين لاحد بهما كقولنا زيد قائم وعمرو
ذاهب فان هاتين القضيتين تستلزمان احديهما استلزام الكل من حيث
هو كل الجزء فحصول الجزء ليس موقوفا على حصول الكل بل الامر
بالعكس فلا يكون لكل واحدة منهما دخل في حصول الاخرى والايلازم
ان يكون الجزء مستلزما للكل والمفروض بخلافه ولهذا وحذفت احديهما
بقيت الاخرى حاصلة فعني لزوم القول الاخر عن الاقوال ان لكل قول
منها دخلا في حصول القول الاخر وقوله لذاته يخرج مثل القياس الذي
يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية
كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق بمحمول
اولهما موضوع الاخر كقولنا مساو لب وب مساو لج فيلزم من هذين القولين
ان مساو لج لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو لمساوي
للشيء مساو لذات الشيء فان لم تصدق تلك المقدمة لم يلزم منها قول آخر
كما في قولنا ما بين لب وب ما بين لج ولا يلزم منه ان ما بين لج لان ما بين الما بين للشيء
لا يلزم ان يكون مبايناه وكذا اذا قلنا انصف لب وب نصف لج ولا يلزم منه
انصف لج فذا يصح في ان نصف النصف نصف قوله قول آخر هو النتيجة
في آخرتها ان لا يكون عين المقدمتين او عين احديهما وان لا تكون غيرهما
او غير كل واحدة منهما واما ان لا تكون جزءا من احديهما فغير مستلزم واما

شرط آخرتها لانها ان كانت عين المقدمتين كما اذا قلنا العالم متغير وكل
متغير حادث لان العالم متغير وكل متغير حادث يلزم التكلم بالهذيان اي الكلام
الغير المفيد وان كانت عين احديهما كما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير والمتغير
طالم والعالم حادث يلزم المصادرة وهي كون المدعى جزءا من الدليل وهذا
لا يفيد المطلوب لاشتغاله على الدور المهر وب عنه (وهو) اي القياس (اما اقتراني)
وهو الذي لم تكن النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل وهو امامركب
من جملتين (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف يحدث فكل جسم يحدث)
وهو ليس بمذكور في القياس بالفعل لانفسه ولا نقيضه بل بالقوة لذكر مادته
دون صورته وامامركب من شرطيتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة وانما سمي هذا اقترانيا لكون الحدود فيه اعني الحد الاصغر
والحد الاكبر والحد الاوسط مقترنة غير مستثناة (واما استثنائي) وهو الذي تكون
النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل وانما سمي هو استثنائيا لاشتغاله على اداة
الاستثناء وهي لكن التي هي بمعنى الا في الاستثناء المنقطع فخال كون النتيجة
مذكورة فيه بالفعل (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود لكن
الشمس طالعة فالتهار موجود و) مثال كون نقيض النتيجة مذكورا فيه
بالفعل (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود لكن التهار ليس
بموجود فالشمس ليست بطالعة) فنقيض النتيجة وهو الشمس طالعة
مذكور فيه بالفعل لا يقال ذكر النتيجة بالفعل في الاستثنائي ينافي وجوب
مفسارة النتيجة لكل من الاقوال على ما ذكر في تعريف القياس لانا نقول
المراد بذكر النتيجة ذكر اجزائها على الترتيب الذي في النتيجة لان المقدمة
الاولى من القياس هي مجموع الشرطية المركبة من المقدم والنسالي فتكون
النتيجة جزء هذه المقدمة في الظاهر والجزء بغير الكل والمقدمة الثابتة
هي المشتبهة على حرف الاستثناء ولا اشكال في مفسارة النتيجة لهذه المقدمة
وبهذا يدفع ايضا ما يقال من ان عين النتيجة او نقيضها لو كان مذكورا
في الاستثنائي بالفعل لزم ان يكون في جزء القضية الشرطية حكم لان
النتيجة ان تكون قضية والقضية لا تكون بلا حكم فيلزم ان يكون جزء

القضية الشرطية قضية او يلزم ان لا تكون النتيجة قضية وكلاهما باط قطعاً
(ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه الى قسمين شرح في تقسيم كل من
القسمين وبيان احكامه وقدم الافتراضي على الاستثنائي لانه هو الأكثر شايع
في الاستعمالات وبه يحصل المجهولات وانه يتركب من الجمليات والشرطيات
بخلاف الاستثنائي اذا عرفت هذا فاعلم ان القياس الافتراضي الجملي الساذج
لا يحال يشتمل على حدود ثلثة موضوع المط ومحموله والمكرر بينهما في المقدمتين
فنقول (والمكرر بين مقدمتي القياس) والمراد بالمقدمتين القضيتان اللتان
جعلنا جزئي القياس فالمكرر بينهما سواء كان موضوعا او محمولا او مقديما
او تاليا (يسمى حدا اوسط) اما تسميته حدا فلان ما يدخل اليه المقدمة
كال موضوع والمحمول يسمى حدا لكونه طرفا للنسبة واما تسميته اوسط
فلتوسطه بين طرفي المط كالتواف في المثال المذكور والغرض من اتيان
هذا المكرر في القياس هو اتيان محمول المط على موضوعه الذي ثبوت المحمول
عليه غير معلوم فبسبب هذا المكرر يحصل العلم بثبوت محمول المط على
موضوعه فلذا قيل ان الموصل الى المط هو الحد الاوسط فقط (وموضوع
المطلوب) في الجملية ومقدمته في الشرطية (يسمى حدا اصغر) لانه اخص
في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر (ومحموله) في الحماية وتاليه
في الشرطية (يسمى حدا اكبر) لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون
اكبر (والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى صغرى) لاشتغالها على الاصغر فتكون
ذات الاصغر وقيل يجوز ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء (والمقدمة
التي فيها الاكبر تسمى كبرى) لاشتغالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر وتسمى
الصغرى والكبرى بالمقدمة ايضا لتقدمهما على القول اللازم والقول
اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار استحصاله منه يسمى
مطلوبا واقتزان الصغرى والكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية
يسمى قرينة وضربا لكون الصغرى مقترنة بالكبرى ومضروبة فيها
(وهيئة التأليف) اي الهيئة الحاصلة (من) اقتزان (الصغرى و) (بال) الكبرى
يسمى شكلا تشبهها لها بالهيئة العارضة للجسم لان الشكل عندهم انما
باطاق على الهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحد الواحد اي النهاية

الواحدة كما في الكريات او الحدود اي النهايات كما في المضلعات بالمقدار الذي
هو عبارة عن الامتداد الطولي والعرضي والعمق واما اطلاق الشكل على
الهيئة المعنوية فانما هو على سبيل تشبيه الهيئة المعنوية بالهيئة الجسمية
فيكون من قبيل تشبيه المفعول بالمحسوس (والاشكال اربعة لان الحد
الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول)
كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وانما سمي
بالشكل الاول لانه يديهي الانتاج وارد على حكم الطبع ومقتضى العقل
فان الطبيعة مجبوة على ان تنقل من الشيء الى الواسطة بان يتصور العقل
اولا ذلك الشيء ثم يحكم عليه بالواسطة بان يحمل الواسطة عليه ثم يحكم
على الواسطة بشيء آخر بان يحمل ذلك الشيء عليها حتى يلزم من هذين
الحكمين اعني الحكم على الشيء بالواسطة والحكم على الواسطة بشيء آخر
الحكم على ذلك الشيء بشيء آخر فلهذا وضع هذا الشكل في المرتبة الاولى
(وان كان بالعكس) اي ان كان الحد الاوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا
في الكبرى (فهو) الشكل (الرابع) كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق
انسان فبعض الحيوان ناطق (وان كان) الحد الاوسط (موضوعا فيهما)
اي في الصغرى والكبرى (فهو) الشكل (الثالث) كقولنا كل انسان حيوان
وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (وان كان) الحد الاوسط (محمولا
فيهما فهو) الشكل (الثاني) كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس
بحيوان ولا شيء من الانسان بفرس وانما كان هذا الشكل ثانيا وما قبله ثالثا
لان الثاني يشارك الاول في اشرف مقدمته وهي الصغرى من حيث
اشتغالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمول لانه الذي
لاجله نطلب الكبرى فكانت للصغرى اشرفية بهذا الاعتبار فقدم على
سائر الاشكال فكان ثانيا والثالث يشارك الاول في اخس مقدمته وهي
الكبرى من حيث اشتغالها على محمول المطلوب الذي هو اخس من الموضوع
لانه ربما يطلب لاجل الموضوع فيكون اخس من الموضوع بخلاف الرابع
فانه لا شركة له مع الاول اصلا (فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة
في المنطق) الفرق بينهما بحسب الماهية والاشرف ما ذكرناه آنفا واما

[illegible]

الفرق بحسب الانتاج فالاول ينتج المطالب الاربعه الكلتيين والجزئيتين والثاني
ينتج السالبين والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين واما بحسب الاشتراط فالاول
بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية الكبرى والثاني بحسب
الكيف اختلا في المقدمتين بالايجاب والسلب وبحسب الكم كلية الكبرى
والثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية احدي
المقدمتين والرابع بحسب الكم والكيف اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى
او اختلا فهما بالايجاب والسلب مع كلية احدهما والبراهين في المطولات
ولما كانت الاشكال الاربعه غير مستوية الاقدام في استنتاج المطالب لكونه
من بعضها بالتعسر ومن بعضها بالتعسر اشار اليه بقوله (والشكل الرابع
منها) اي من هذه الاشكال (بعيد عن الطبع جدا) لانه لا يستنتج منه المط
الا بالتعسر ولحققت الاول القريب من الطبع الوارد على النظم الطبيعي
في كلتا مقدمتيه ولهذا وضع في الرتبة الرابعة حتى اسقطه بعضهم عن درجة
الاعتبار (فان قلت اذا كان الحد الاوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا
في الكبرى في الشكل الرابع يكون احد المكررين واقعا في اول القياس
والآخر في آخره فيكون طرفا المط فيه واقعين بين المكررتين حال كونهما
منفردتين فينبغي ان يكون انتاج الرابع اوضح الانتاجات لان المنى من تركيب
القياس هو ايقاع المقارنة بين طرفي المط والمقارنة في الشكل الرابع حاصلة
دون الاشكال الباقية فارجو حكمهم عليه بانه بعيد عن الطبع) قلت
وجه المقارنة تشبه المصادرة وايضا وقع في الشكل الرابع موضوع
المطلوب محمولا في الصغرى ومحموله موضوعا في الكبرى يحتاج عند تركيب
النتيجة الى ان يجعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا فيحتاج الى تغييرين
ولهذا جعل بعيدا عن الطبع لكثرة الاعمال عند استنتاج المنط بخلاف الاشكال
الساقيه (والذي له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد) الشكل
(الثاني الى) الشكل (الاول) في استنتاجه لانه لغاية قرينه من الاول لشاركته
اباه في صفراء التي هي اشرف المقدمتين يتقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير
طلب رده الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانها بعيدان عن الاول بالنسبة
الي الثاني فاذا رد الثاني الى الاول يرد بعكس الكبرى لانه موافق الاول في صفراء

مختلف له في كبراه فاذا عكست كبراه يجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا
يصبر عين الاول كما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بحيوان
فتقول في كبراه لا شيء من الحيوان بفرس والثالث يرتد الى الاول بعكس
الصغرى لانه موافق له في كبراه كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
فاذا عكست صفراء قلت بعض الحيوان انسان فيصبر عين الاول والرابع
يرتد الى الاول بعكس الترتيب اى يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى
كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فاذا عكست الترتيب قلت
كل ناطق انسان وكل انسان حيوان او بعكس المقدمين جميعا بان تقول
في صفراء بعض الحيوان انسان وفي كبراه بعض الانسان ناطق وان كان
هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثاله مما ينتج منه كل حيوان انسان ولا شيء
من الناطق بحيوان فيرتد بالعكس الى قولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء
من الحيوان بناطق فينتج بعض الانسان ليس بناطق (وانما ينتج) الشكل
(الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب) بان يكون احدهما موجبة
والاخرى سالبة لانه لو اتفقتا في الايجاب والسلب لزم الاختلاف الموجب لعدم
الانتاج فان معنى الانتاج ان يستلزم ذات القياس النتيجة فتوانتفي هذا الشرط
لصدق القياس الوارد على صورة واحدة تارة مع النتيجة الموجبة واخرى مع النتيجة
السالبة وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة لذات القياس اما اذا كانتا موجبتين
فلانه يصدق كل فرس حيوان وكل صاهل حيوان والحق الايجاب وهو كل فرس
صاهل ولو بدلتا الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان كان الحق السلب وهو
لا شيء من الفرس بانسان واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شيء من
الانسان بفرس ولا شيء من الناطق بفرس والحق الايجاب وهو كل انسان
ناطق ولو بدلتا الكبرى بقولنا لا شيء من الجمار بفرس كان الحق السلب وهو
لا شيء من الانسان بجمار ومع هذا الشرط بشرط في هذا الشكل كلية
الكبرى والا لاختلفت النتيجة ايضا اما اذا كانت موجبة جزئية فلانه
يصدق قولنا لا شيء من الفرس بانسان وبعض الحيوان انسان فكان
الحق الايجاب وهو كل فرس حيوان ولو بدلتا بقولنا بعض الناطق انسان
كان الحق السلب وهو لا شيء من الفرس بناطق واما اذا كانت سالبة جزئية

فلا نه يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق فالحق
 الايجاب وهو كل انسان حيوان ولو بدلتنا بقولنا بعض الفرس ليس بناطق
 كان الحق السلب وهو لاشئ من الانسان بفرس ولم يذكر المصنف
 هذا الشرط مع انه لا بد من ذكره (والشكل الاول هو الذي جعل معيارا)
 اى ميزانا (للعلم) لانه هو الاصل من بين الاشكال والبقاوية مرتدة اليه
 عند الاحتياج (فنورده ههنا) وحده مع ضروبه (ليجعل دستورا) اى قانونا
 ومرجعا يكتفى به ونوطنة لتفهيم الباقي (ويستتج) اى يستحصل (منه
 المطلوب) ولما كان الشكل الاول واردا على نظم الطبع وكان دستورا
 في هذا الفن والشكل الثاني لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى رده
 الى الاول في الاستنتاج بخلاف الثالث والرابع اهم المصنف بالاول والثاني
 حيث تعرض لبيان شرط اتبا جهما وشرط انتاجه ايجاب الصغرى
 وكلية الكبرى ولما كان الاول مستقفا لمزيد الاهتمام تصدى لبيان ضروبه
 ايضا فقال (وضروبه المنهجة اربعة) والقياس العقلي يقتضى ستة عشر
 ضربا وهذا بناء على انه لا عبرة للشخصية والطبيعة في الانتاج والا
 فالقياس يقتضى اربعة وستين ضربا اوعلى ان الشخصية في قوة الجزئية
 والكلية والطبيعة ساقطة عن درجة الاعتبار وان المهمل في قوة الجزئية
 فتكون القضية المعبرة منها هي المحصورة والمحصورات اربع الموجبة
 الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وهي
 كلها معتبرة في الصغرى والكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات
 الاربع باحدى الكبيريات الاربع يحصل ستة عشر ضربا وذلك ان كانت
 الصغرى موجبة كلية فالكبرى اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة
 جزئية او سالبة جزئية وان كانت الصغرى سالبة كلية فالكبرى اما موجبة
 كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وان كانت موجبة
 جزئية فالكبرى اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية
 وان كانت سالبة جزئية فالكبرى كذلك (ولما اشترط فيه ايجاب الصغرى بناء
 على انها لو كانت سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم من الاوسط
 الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما ثبت له الاوسط والاصغر ليس مما ثبت له

الاوسط فلا يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر سقط ثمانية اضرب
 وهي الصغرى السالبة الكلية مع الكبيريات الاربع والصغرى السالبة الجزئية
 مع الكبيريات الاربع وكذلك لما اشترط فيه كلية الكبرى بناء على انها لو كانت جزئية
 لم يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان
 يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصغر
 سقط اربعة اخرى وهي الصغرى الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية او السالبة
 الجزئية الكبرى والصغرى الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية
 كبرى فبقى بعد الاسقاط اربعة اضرب الضرب (الاول) من موجبتين كليتين
 ينتج موجبة كلية (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
 و) الضرب (الثاني) من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية
 (كقولنا كل جسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم فلاشئ من الجسم بقديم و)
 الضرب (الثالث) من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة
 جزئية (كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم
 حادث و) الضرب (الرابع) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى
 ينتج سالبة جزئية (كقولنا بعض الجسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم
 فبعض الجسم ليس بقديم) ورتب هذه الضروب باعتبار النتيجة فالضرب
 الاول ينتج اشرف المحصورات وهو الموجبة الكلية لاشتمالها على الشرفين
 الايجاب والكلية والثاني ينتج السالبة الكلية وهي اشرف من الموجبة
 الجزئية لان الكلى اشرف من الجزئ لكونه شاملا ومضبوطا وناظما في العلوم
 والثالث ينتج الموجبة الجزئية وهي اشرف من السالبة لان فيه شرفا واحدا وهو
 الايجاب وليس في نتيجة الرابع شئ من الشرفية ولهذا وضع في المرتبة الرابعة
 فلم من هذا ان الشكل الاول ينتج المطالب الاربعة الموجبتين والسالبين
 كما مر والضرب المنهجة للشكل الثاني اربعة ايضا وللشكل الثالث ستة
 وللشكل الرابع ثمانية عند الآخرين وخمسة عند المتقدمين وتفصيل ذلك
 وامثله واقامة البرهان عليه يطلب من المطولات (اعلم ان النتيجة تنبع
 اخس المقدمتين مثلا اذا كان القياس مركبا من موجبة وسالبة ينتج سالبة
 واذا كان مركبا من جزئية وكلية ينتج جزئية ولما قسم القياس من قبل الى

الاقتراضي والاستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شيء يتركب فقال
(و) القياس (الاقتراضي) بحسب التركيب ستة اقسام لانه (واما مركب من)
مقدمتين كليتين (حليتين) ويسمى هذا اقترانيا حليا (كامر) في قولنا كل
جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (واما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين
(متصلتين) كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار
موجودا فالارض مضيئة ينتج (من) اقتران هاتين المقدمتين (ان كانت
الشمس طالعة فالارض مضيئة) والمراد من المتصلين لزوميتان لاتفاقيتان
لانه لا فائدة في انتاج الاشكال المركبة من الاتفاقيات لان العلم بالقياس في المركبة
منها موقوف على العلم بوجود الاصغر والاكبر في نفس الامر فيكونان
معلومي الاجتماع من غير التفات الى الاوسط فلا يكون الاوسط محتاجا اليه
(واما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين (متصلتين) كقولنا كل عدد فهو
امازوج او فرد وكل زوج فهو امازوج الزوج الزوج الفرد ينتج من هاتين
المقدمتين كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج الزوج الفرد لان الصادق
من المتصلة الاولى ان كانت الفردية فهي احد اقسام النتيجة وان كانت
الزوجية وهي مقصورة في قسمين كان الصادق احد قسميهما المذكورين
في النتيجة ايضا فصادق النتيجة المركبة من الاقسام الثلاثة قطعا اعلم ان
العدد اما ان يكون منقسما الى المتساويين او لا فان كان منقسما الى المتساويين
فهو الزوج كالاثنيين مثلا وان لم ينقسم الى المتساويين بان لا ينقسم اصلا
كالواحد او ينقسم الى غير المتساويين كالثلاثة فهو الفرد ثم الزوج ان انقسم الى
ما ينقسم الى المتساويين فهو زوج الزوج كالأربعة والافه و زوج الفرد
كالسنة (واما) مركب (من) مقدمة (حلية و) مقدمة (متصلة) سواء
كانت المتصلة صغرى والحلية كبرى (كقولنا كلما كان هذا) الشيء (انسانا
فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج) من هاتين المقدمتين (كلما كان هذا)
الشيء (انسانا فهو جسم) او كانت الجملة صغرى والمتصلة كبرى كقولنا
كل انسان جسم وكلما كان هذا الجسم ما شيا فهو حيوان ينتج من الشكل
الاول كل انسان حيوان (واما) مركب (من) مقدمة (حلية و) مقدمة
(متصلة) سواء كانت المتصلة صغرى والحلية كبرى (كقولنا كل عدد

امازوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين ينتج) من هاتين
المقدمتين (كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمساويين) او كانت الجملة
صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان اما ابيض
واما اسود ينتج كل انسان اما ابيض واما اسود (واما) مركب (من)
مقدمة (متصلة و) مقدمة (متصلة) سواء كانت المتصلة صغرى
والمتصلة كبرى (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان
اما ابيض واما اسود ينتج) من هاتين المقدمتين (كلما كان هذا انسانا
فهو اما ابيض او اسود) او كانت المتصلة صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل
انسان اما ابيض واما اسود وكلما كان هذا ابيض او اسود فهو حيوان ينتج كلما
كان هذا انسانا فهو حيوان (اعلم ان الاشكال الاربعة تنقسم في كل واحد من
اقسام الشرطية وتكون شرائطه وحال نتائجها في الكمية والكيفية كما في الجمليات
من غير فرق الا ان المصنف لم يذكر ههنا غير الشكل الاول فان اردت الاستقصاء
فيها فارجع الى المطولات) ولما فرغ من بيان الاقتراضي شرع في بيان الاستثنائي
فقال (واما القياس الاستثنائي) فهو مركب دائما من مقدمتين
احدهما شرطية والاخرى استثنائية اعني وضع احدي جزئي الشرطية
اي ايجابه او رفعه اي سلبه ليلزم وضع جزئها الاخر او رفعه فاقسامه بحسب
التركيب ستة عشر وذلك لان الشرطية الموضوعه فيه لا تخلو من ان تكون
متصلة او منفصلة حقيقية او ممانعة الجمع او ممانعة الخلو فشرط انتاجه امور
ثلاثة احدها كون الشرطية موجبة وثانيها كونها لزومية اذا كانت متصلة
وعنادية اذا كانت منفصلة وثالثها احدا الامرين في المتصلة اما كلية
الشرطية او كلية الاستثنائية اذا عرفت هذا (فالشرطية الموضوعه فيه)
اي في القياس الاستثنائي (اذا كانت متصلة) موجبة لزومية كلية الشرطية
او الاستثنائية فالاستثناء فيها يتصور على اربعة اوجه لانها اما ان يكون بعين
المقدم او بتقبضه او بعين التالي او بتقبضه فالاول والرابع ينتج عن الثاني
والثالث عقيمان اشار الى المنتجين بقوله (فالاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي)
لان المقدم ملزوم والتالي لازمه ووجود الملزوم يستلزم وجود اللازم واللازم
انفكاك اللازم من الملزوم فتبطل الملازمة (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو
حيوان لكنه انسان فهو حيوان) فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم لان

وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعم ووجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص (واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم) لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فتبطل الملازمة ايضا (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا) فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالي لانه لا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون الملزوم اخص من اللازم وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم (فان قلت عدم الانتاج فيما اذا كانت الملازمة عامة اما اذا كانت متساوية فالانتاج ضروري كما في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود لكن التهار موجود ينتج ان الشمس طالعة ولو قلنا لكن الشمس ليست بطالعة ينتج ان التهار ليس بموجود (قلت الانتاج ههنا لخصوص السادة للذات المقدمات والمراد بالانتاج ههنا ما يكون لذات المقدمات (وان كانت) اى الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي (منفصلة) لزم ان تكون موجبة عكسية سواء كانت حقيقية او ممانعة الجمع او ممانعة الخلو فان كانت حقيقية فالاستثناء فيها يتصور على اربعة اوجه كلها منتجة اثنان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع لان وضع كل من الجزئين ينتج رفع الآخر ورفع كل منهما ينتج وضع الآخر اشارة اليه بقوله (فالاستثناء عين احد الجزئين) مقدما كان او تاليا (ينتج نقيض الآخر) لان وجود صدق احد المعادين يستلزم عدم الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج او فرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد ولكنه فرد ينتج انه ليس بزوج (واستثناء نقيض احدهما) اى احد الجزئين (ينتج عين الآخر) لامتناع الخلو بينهما كقولنا العدد اما زوج او فرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد ولكنه ليس بفرد ينتج انه زوج واما ممانعة الجمع او ممانعة الخلو وان كانت ممانعة الجمع وهى المركبة من قضيتين كل منهما اخص من نقيض الاخرى فالاستثناء فيها يتصور ايضا على اربعة اوجه اثنان متجهان وهما استثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر لامتناع اجتماعهما في الصدق كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر لكنه شجر فهو لا حجر ولكنه حجر فهو لا شجر واثنان عقيمان وهما استثناء نقيض احد الجزئين لا ينتج عين الآخر لجواز الخلو

بينهما كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر لكنه لا شجر ينتج انه حجر او لكنه لا شجر لا ينتج انه شجر وان كانت ممانعة الخلو وهى المركبة من قضيتين كل منهما اعم من نقيض الاخرى فالاستثناء فيها ايضا يتصور على اربعة اوجه اثنان متجهان وهما استثناء نقيض احد الجزئين ينتج عين الآخر كقولنا هذا الشيء اما الاشجار او لا حجر او لكنه شجر ينتج انه لا حجر او لكنه حجر ينتج انه لا شجر واثنان عقيمان وهما استثناء عين احد الجزئين لا ينتج نقيض الآخر لجواز الجمع بينهما كقولنا هذا الشيء اما الاشجار او لا حجر لكنه لا شجر ينتج انه حجر او لكنه لا حجر ينتج انه شجر فصار مجموع المنهجيات في القياس الاستثنائي عشرة والعقيمت ستة (ولما فرغ من بيان القياس باعتبار الصورة شرع في بيان اقسامه بحسب المادة لان المنطق كما يبحث عن الصورة يبحث عن السادة والقياس بحسب المادة خمسة يسمونها الصناعات الخمس ووجه الضبط انه ان تركيب من المقدمات اليقينية يسمى برهان وان تركيب من المقنونات والمقبولات يسمى خطا بة وان تركيب من الشهوات يسمى جدلا وان تركيب من الخيلات يسمى شعرا وان تركيب من الشبهة باليقينيات او الظنيات يسمى مغالطة ولما كان البرهان مركبا من اليقينيات قدمه على ما لا يكون مركبا منها فقال (البرهان) اى من جملة الصناعات الخمس البرهان (وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لا نتائج يقينية) قوله قياس جنس يشمل الاقيسة الخمسة وقوله مؤلف انما ذكر ليعلم به قوله من مقدمات وهو انما ذكر ليوصف به قوله يقينية وهو يخرج غير البرهان وقوله لانتاج اليقين ليس للاحتراز بل لتكميل لاجزاء الحد لانه علة غاية له ذكره ليشمل التعريف على العلل الاربع لان من لطائف التعريف ان يشتمل على العلل الاربع وهى السادية والصورية والفاعلية والغائية فالمؤلف اشارة الى الصورية بالمطابقة فان صورة البرهان هى الهيئة الاجتماعية للمقدمات والى الفاعلية بالالتزام اذ لا بد لكل تأليف من مؤلف وهو القوة العاقلة ههنا والمقدمات اشارة الى السادية ولانتاج اليقين اشارة الى الغائية لان المقصود من البرهان انتاج المطلوب اليقيني واليقين هو

اعتقاد الشيء بأنه لا يمكن أن يكون إلا كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال فإن اعتقاد المتقد بكون الشيء كذا إما أن يكون مع احتمال نقيضه أولا فإن كان الأول فلا يخفى إما أن يكون طرفاه متساويين أو يكون أحدهما راجعا على الآخر فإن كان الأول فهو الشك وإن كان الثاني فالراجح هو الظن والرجوح هو الوهم وإن كان الثاني وهو ما يكون بلا احتمال نقيضه فلا يخفى إما أن يكون مطابقا لنفس الأمر أولا والثاني هو الجهل المركب والأول فلا يخفى إما أن يكون ممكن الزوال أولا فالأول هو التقليد والثاني هو اليقين فالاعتقاد الأول في تعريف اليقين اعني اعتقاد الشيء جنس شامل للأقسام الستة اعني الشك والظن والوهم والجهل والتقليد واليقين قوله لا يمكن أن يكون إلا كذا يخرج الشك والظن والوهم وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل وقوله غير ممكن الزوال يخرج التقليد ثم اعلم أن البرهان قسمان (أحدهما لمي وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد في الذهن والخارج وانما سمي لمي لافادة اليقينة أي العلة في السؤال بها يجب لم كان كذا فهو منسوب للمي وثانيهما اتي وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة للنسبة المذكورة في الذهن لافي الخارج كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن الاخلاط لزيد في الذهن لافي الخارج بل الأمر بالعكس في الخارج اذا تعفن علة الحمى وانما سمي اتيالاقتصاره على اتيبة الحكم أي ثبوته اذا الأمر كذا فهو منسوب لان (ولما كانت المقدمات اليقينية المذكورة في تعريف البرهان اعم من الضرورية وهي التي لا يحتاج في حصولها إلى نظر وفكر وانظرية وهي التي يحتاج في حصولها اليها اراد ان يبين الضرورية من حيثها فقال (اليقينية) أي المقدمات اليقينية الضرورية (سنة اقسام) أي مختصرة فيها لان الحاكم بصدق النسبة اما العقل او الحس او كلاهما معا لان المدرك مختصر فيهما فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طرفيه بلا توقف على وسط حاضر في الذهن فهو الاوليات وان توقف عليه فهي القضايا قياساتها معا وان كان الحس فهو المشاهدات وان كان كلاهما

معا فهو على ثلاثة اقسام لان الحس الذي يكون مع العقل اما ان يكون حس السمع او غيره فان كان حس السمع فهو التواترات وإن كان غيره فاما ان يحتاج العقل في الجزم إلى تكرار المشاهدة او لا يحتاج فان احتاج فهي التجربات وان لم يحتاج فهي الحدسيات وإلى ما ذكر اشار المصنف بقوله أحدهما (اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والشكل اعظم من الجزء) والسواد والبياض لا يحتاجان فان العقل في هذه الاحكام يحكم بمجرد تصور الطرفين (و) ثانيهما (مشاهدات) وتسمى حسيات (كقولنا الشمس مشرقة) في المدرك بالبصر (والتارحرفة) في المدرك باللمس فالعقل في هذين الحكمين يحتاج إلى المشاهدة بالحس هذا اذا كان الحس من الحواس الظاهرة وان كان من الحواس الباطنة تسمى أي المقدمات وجدانيات كقولنا ان لنا جوعا وعطشا (و) ثالثها (تجربات كقولنا شرب السموم يسهل الصفراء) فان العقل في هذا الحكم يحتاج إلى تكرار المشاهدات (و) رابعها (حدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس) لاختلاف تشكيلات نوره بحسب قربه وبعده عن الشمس وانخفاضه عند حيلولة الارض بينهما فالعقل يحكم فيه بمجرد الحدس المفيد للعلم وهو سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب والفرق بينه وبين الفكر ان الفكر لا بد فيه من حركتين حركة لتحصيل المبادئ وهي حركة من المطالب إلى المبادئ وحركة لتحصيل الصورة وهي حركة من المبادئ إلى المطالب بخلاف الحدس فإنه لا حركة فيه اصلا لا يقال الانتقال في الحدس حركة فكيف لا حركة فيه لانا نقول الانتقال دفعي ولا شيء من الحركة بدفعي لوجوب كون الحركة تدريجية اذا الحركة هو الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج ولهذا قد يكون اختلاف الناس في الفكر بالسرعة والبطء اما في الحدس فليس الا بالقليلة والكثرة (واعلم ان التجربات والحدسيات لا يصلح ان تكونا حجة على الغير لجواز ان لا يحصل لذلك الغير الحدس او التجربة المفيدان للعلم والفرق بينهما ان الحدسيات واقعة بغير اختيار بخلاف التجربات (و) خامسها (متواترات كقولنا محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر الهجة) فان العقل يحكم بذلك بواسطة السماع من الجمع الذي استحصال نواطوهم على الكذب

والضابطة في حصول التواتر هي حصول العلم اليقيني للسامع من خبر المخبرين ولا يعتبر فيه عدد معين مثل عشرين وثلاثين ونسعين وغيرها (و) سادسها (قضاياها قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج) فالعقل يحكم بزوجة الاربعة (بسبب وسط حاضر) مرتب (في الذهن وهو الانقسام بمساويين) والمراد بالوسط هو الحد الاوسط المقارن بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانهم انقسموا بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج فهذا الوسط متصور في الذهن عند تصور الاربعة انه زوج ولما فرغ من القياس البرهاني ومقدماته اليقينية شرع في غير اليقنيات فقال (والجدل) اي من جملة الصناعات الخمس الجدل (وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة) والمراد من المقدمات المشهورة هي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة اعتراف عموم الناس بها اما المصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما لرفعة كقولنا مواساة الفقراء محمود واکرام الضعفاء واجب لقوله عليه السلام اكرموا الضعفاء ولو كان كافرا والجمية مثل قولنا كشف العورة مذموم في المحافل ومحافظه اهل البيت لازمة اولمادة كفتح ذبح الحيوان عند اهل الهند وعدم قبضه عند غيرهم والمقدمات المشهورة قد تبلغ في الشهرة مرتبة الاوليات والفرق بينهما ان في الاوليات يكفي تصور الطرفين بحكم العقل بخلاف المشهورات فانها تحتاج الى شيء من هذه المذكورات وايضا ان المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها لا تكون الا صادقة والغرض من ترتيب الجدل الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان (والخطابة) اي من جملة الصناعات الخمس الخطابة (وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص متفقد فيه) اما الامر سماعي كعجرات الانبياء وكرامات الاولياء واما اختصاصه بمزيد عقله كالعلماء او بمزيد دينه كالصلحاء (او) قياس مؤلف من مقدمات (مظنونة) وهي القضايا التي يحكم بها العقل حكما راجعا مع تجوز تنقيضه تجوزا مرجوحا كقولنا هذا الحائط يتتر منه التراب فينهدم وكقولنا فلان بطوف بالليل فهو سارق والغرض من الخطابة ترغيب الناس في فعل الخير وتغفيرهم عن فعل الشر كما يفعل الخطباء والوعاظ (والشعر) اي من جملة الصناعات الخمس الشعر (وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض) ومثل هذه المقدمات تسمى مخيلات وهي القضايا التي يتخيل بها افتراء النفس منها قبضا وبسطا كما

لو قيل الخمر يا قوته سياله تنبسط بها النفس وترغب في شر بها وكما لو قيل العسل مرة مبهوة فالتفست تنقبض منه وتنفر والغرض من الشعر انفعال النفس بالترغيب والترهيب لتصير مبدأ فعل او ترك او رضاء او سخط ولهذا يفيد في بعض الحروب وعند الاستراحة والاستعطاف ما لا يفيد غيره فان الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه اعذب والذقال العلامة الرازي ويزيد في انفعال النفس ان يكون الشعر على وزن وينشد بصوت طيب (فان قيل قد علم منه ان الشعر لا يطلب به التصديق بل يطلب به التخييل فلا يكون قياسا) قلنا ان التخييل لما جرى مجرى التصديق من جهة تأثيره في النفس قبضا وبسطا عدم من الاقيسة (والمغالطة) اي من جملة الصناعات الخمس المغالطة (وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق) ولم تكن حقا وتسمى سقططة (او) شبيهة (بالمشهور) ولم تكن مشهورة وتسمى مشاغبة (او من مقدمات وهمية كاذبة) وهي القضايا الكاذبة التي يحكم بها الوهم الانساني في امور غير محسوسة فانه لو حكم في الامور المحسوسة لم تكن كاذبة كما لو حكم بحسن الحناء وفتح الشوهار واما لو حكم في المعقولات الصرفة فانه يكون هذا الحكم كاذبا قطعيا وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك بها المعاني الجزئية المنترعة من المحسوسات فتلك القوة الحس الذي لا يدرك به الا المحسوسات فحي لو حكم الوهم في المحسوسات بصدق هذا الحكم والعقل يصدقه فيه ومتى لو حكم في المعقولات بكذب هذا الحكم لعلم ادراكه في الامور المعقولة ويدل على ذلك ان الوهم يوافق العقل وفي المقدمات البينة الانتاج مثل قولنا الميت جاد وكل جاد لا يخاف مع انه يخالف العقل في النتيجة للحكم بالخوف عن الموت اذا عرفت هذا فاعلم ان المغالطة تنحصر في قسمين القسم الاول وهو المركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة والقسم الثاني وهو المركب من مقدمات وهمية كاذبة وهي بقسميها قياس فاسد لا يفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة وفساده قد يكون من جهة الصورة وقد يكون من جهة المادة اما فساد من جهة الصورة فانه يكون بانتفاء شرط انتاجه ككون الصغرى في الشكل الاول سالبة والكبرى جزئية واما فساد من جهة المادة فبان بجعل المطلوب مقدمة القياس كما يقال كل انسان بشروا كل بشر ناطق ينتج كل انسان ناطق وسبب الغلط فيه ما فيه من المصادرة على المط لما عرفت في تعريف القياس ان النتيجة

يجب ان تكون قولاً آخر وهي ههنا ليست كذلك بل هي عين احدى
 المقدمتين المرادفة الانسان للبشر او بان يستعمل المقدمات الكاذبة على انها
 صادقة بواسطة مشابهتها اياها اما من جهة الصورة كما في قولنا لصورة
 الفرس المتقوس على الجدار انها فرس وكل فرس سهال يتبع ان تلك الصورة
 سهالة او من جهة المعنى وذلك قد يكون بوضع القضية الطبيعية مقام الكلية
 كما يقال الاسم كلمة والكلمة اما اسم او فعل او حرف ينتج ان الاسم اما اسم او فعل
 او حرف وهو انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وقد يكون بعدم رعاية وجود
 الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس
 فهو فرس ينتج من الشكل الثالث ان بعض الانسان فرس ووجه الغلط فيه ان
 موضوع الصغرى والكبرى غير موجود اذ لا شيء من الموجودات يصدق عليه
 انه انسان وفرس معا والفرس من تأليف المغالطة تغليب الخصم ودفعه والفائدة
 العظيمة فيها معرفتها للاحتراز عنها (والعمدة) اى ما يعتمد عليه من هذه
 الصناعات الخمس (هو البرهان لا غير) قيل في قوله تعالى * ادع الى سبيل ربك
 بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن * الآية ان الحكمة اشارة الى
 البرهان والموعظة الحسنة الى الخطابة وجادلهم الى الجدل فيكون كل من هذه
 الثلاثة معتمدا عليه في الدعوة الى سبيل الحق لكن بالنسبة الى نفس المستدل
 العمدة هو البرهان فقط اذ به يتوصل الى تحقيق الحقائق وتدقيق الدقائق وبه
 يتوصل الى ادراك الصور القدسية والاحكام النبوية ولهذا خص المصنف
 العمدة بالبرهان فقط (ولكن هذا آخر الرسالة) الاثرية (في المنطق) قال
 جامة الفقير الى رحمة ربه القدير محمود ابن الحافظ حسن المغنسي عاظمهما الله
 تعالى بلطفه الخفي والجلي (وليكن هذا اخر ما اوردنا جمعه من الشروح
 والخواشي اعانة لاطالبين وصيانة للراغبين جعلنا الله تعالى
 واياكم من الطالبيين الصادقين وحشرنا واياكم في زمرة
 السعداء والصالحين والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله تعالى على رسوله محمد
 وآله الطيبين الطاهرين



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العلامة افضل المتأخرين * قدوة الحكماء الراشدين
* اثير الدين الابهري طيب الله ثراه * وجعل الجنة مثواه * نحمد الله على
توفيقه * ونسئله هداية طريقه * ونصلي على محمد وعترته اجمعين
* اما بعد * فهذه رسالة في المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضارها لمن يتدبر
في شئ من العلوم مستعينا بالله تعالى فانه مفيض الخير والجود (ابساغوجي)
اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن
ان كان له جزء وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على
الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احد هما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة
الكتابة بالالتزام * ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على
جزء معناه كالا نسان * واما ولف وهو الذي لا يكون كذلك كرامي الجمارة
* والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع
الشركة كالانسان (واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه
من ذلك كزيد) والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس (واما عرضي وهو الذي يخالفه
كالضاحك بالنسبة الى الانسان) والذاتي اما مقول في جواب
ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
وهو الجنس (ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق

في جواب

في جواب ما هو) واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
مع كالا نسان بالنسبة الى زيد وعمر وهو النوع (ويرسم بانه كلي
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو) واما غير
مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شئ هو في ذاته وهو الذي
يميز الشئ عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل
(ويرسم بانه كلي مقول على الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته
(واما العرضي فاما ان يمنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم (او
لا يمنع وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة
وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان (ويرسم بانها كلية تفال
على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً (واما ان يعم حقايق فوق واحدة
وهو العرض العام كالمنفس بالقوة والفعل للانسان وغيره من الحيوانات
ويرسم بانه كلي يقال على ماتحت حقايق مختلفة قولاً عرضياً * القول
الشارح * الحد قول دال على ماهية الشئ وهو الذي يتركب عن جنس
الشئ وفصله القرين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد
التمام والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس البعيد وفصله القريب
كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان (والرسم التام وهو الذي يتركب عن
جنس الشئ القريب وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف
الانسان (والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص بجلتها
بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض
الاطفار بايدي البشرية مستقيم القامة ضحالك بالطبع * القضايا
القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي اما
حلبية كقولنا زيد كاتب (واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالثور موجود (واما شرطية متفصلة كقولنا العدد
اما ان يكون زوجا او فردا (والجزء الاول من الجملة يسمى موضوعا والثاني
محمولا (والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا
(القضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب (واما سالبة كقولنا زيد
ليس بكاتب (وكل واحد منهما اما مخصوصة كاذكرنا (واما محصورة
وهي اما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب

(واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب) واما ان لا يكون كذلك نسمى مهمل كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب (والنصلة اما زومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالنهار ناهق (والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد) وهي اما ما نعمة الجمع والخلو معا واما ما نعمة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما شجر واما حجر) واما ما نعمة الخلو فقط (كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق) فقد تكون المنفصلات ذوات اجزاء ثلاثة كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو **التناقض** وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب (ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط) ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية (كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان) ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان **والمحصورات** لا يتحقق التناقض بينها الا بعد اختلافها في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب (والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب **العكس** وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله **والموجبة الكلية** لا تنعكس كلية لانه يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا معينا موصوفا بالانسان وافيكون بعض الحيوان انسانا **والموجبة الجزئية** ايضا تنعكس جزئية بهذا الوجه **والسالبة الكلية** تنعكس سالبة كلية وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر فيصدق لا شيء من الحجر بانسان **والسالبة الجزئية** لا عكس لها لانها لا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه

القياس وهو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزمت عنها لذاتها قول آخر (وهو اما اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث) واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة (والمكرر بين مقدمي القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا الصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر) والمقدمة التي فيها من الصغرى والصغرى تسمى المقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى (وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا) والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث ومحمولا فيهما فهو الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق (والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد **الشكل الاول** وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدّميه بالسلب والايجاب (والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم فنورده ههنا ليحتمل دستور او ينتج منه المطلوب وشرط اتجاهاه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فضروريه النتيجة اربعة (الضرب الاول كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث) والثاني كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم (والثالث كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث) والرابع كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم (والقياس الاقتراني اما مركب من جليتين كما مر واما من متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان **الشمس طالعة فالارض مضيئة**) واما من منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما زوج واما فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد (اما من جلية ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا شيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم **اما من جلية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج**

واما فرد وكل زوج منقسم بمساويين ينتج كل عدد فهو اما فرد او منقسم
 بمساويين (واما من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا
 فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج كلما كان هذا الشيء
 انسانا فهو ابيض او اسود) اما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوع
 فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان
 هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيوانا (واستثناء نقيض التالي
 ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس
 بحيوان ينتج انه ليس بانسان) وان كانت منفصلة فاستثناء عين احد
 الجزئين ينتج نقيض الآخر كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا او
 لكنه فرد فهو ليس بزواج (واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الاخر
 * البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين (واه
 اليقينية فستة اقسام) منها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكا
 اعظم من الجزء (ومشا هداك كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة
) ومحريات كقولنا شرب السموميا مسهل الصفراء (وحديثيات كقولنا
 نور القمر مستفاد من الشمس) ومتواترات كقولنا محمد عليه الصلوة
 والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزه على يده (وقضايا قياساتها معها
 كقولنا الاربعه زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام
 بمساويين) والجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة (والخطابة
 وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة عن شخص معتقد فيه او مظنونة *
 والشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض *
 والمغالطة وهو قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة
 او مركب من مقدمات وهمية كاذبة (والعمدة هي البرهان
 ولكن هذا آخر رسالة في المنطق
 الحمد لله الذي انعم علينا بطبع هذه الرسائل المنطقية * من فيض عواطفه
 الرادفة العلية * وكان طبعها في مطبعة الحاج محرم افندي البوسنوي
 بسر المولى مقاصده الدينوي والاخرى * وتصادف
 سبعمائة وثمانين ومائتين والف

Süleymaniye Kütüphanesi
 Hicri

Eski kayıt No 1263